جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة قطاع الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

جامعة الأزهر

العدد الثامن عشر

أغسطس ٢٠٢٥م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة قطاع الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية – كلية الشريعة والقانون – القاهرة – الدراسة – شارع جوهر القائد

للتواصل مع المجلة : 201028127441+ ، 201221067852+

البريد الالكتروني

Journal.sha.law@azhar.edu.eg

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

٢٠٢٥ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للنشر

ISSN: 2636-2570

الترقيم الدولي الإلكتروني

ISSN: 2805-329X

الموقع الإلكتروني

https://jssl.journals.ekb.eg

الذكاء الاصطناعي كمحكم في منازعات عقود التجارة الإلكترونية

Artificial Intelligence as an Arbitrator in E-Commerce Contract Disputes

إعداد

د. محمد إبراهيم عبد المنعم مرسي

مدرس القانون

المعهد العالي للعلوم الإدارية المتقدمة والحاسبات بالبحيرة

الذكاء الاصطناعي كمحكم في منازعات عقود التجارة الإلكترونية

محمد إبراهيم عبد المنعم مرسي
قسم القانون، المعهد العالي للعلوم الإدارية المتقدمة والحاسبات بالبحيرة ، مصر.
البريد الإلكتروني: mohamedebrahimmorsy@hotmail.com

ملخص البحث:

أحدث الذكاء الاصطناعي تحولاً كبيراً في مجال فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية، فقد أصبح قادراً على تحليل العقود، واستخلاص نقاط النزاع في دقائق معدودة بدلاً من شهور، وهذه التقنية توفر وقتاً، وجهداً كبيرين مقارنة بالتحكيم التقليدي، لكنها تصطدم بعدة تحديات قانونية وعملية، وأهم ما يميز التحكيم الآلي هو سرعته الفائقة، وقدرته على معالجة آلاف النزاعات يوميًّا بتكلفة زهيدة جدًّا مقارنة بالتحكيم البشري، كما يمكن الاستفادة من قواعد بيانات ضخمة للسوابق القضائية لاتخاذ قرارات متسقة لكن هذه المزايا تقابلها تحديات كبيرة.

من الناحية القانونية، تشترط معظم الأنظمة أن يكون المحكم شخصاً طبيعيًّا، مما يثير شكوكاً حول شرعية القرارات الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، كما توجد مخاوف تتعلق بالشفافية؛ لأن بعض خوارزميات التعلم العميق يصعب تفسير آلية اتخاذها للقرارات، وفي الواقع العملي يصلح التحكيم الآلي فقط للمنازعات اليسيرة، والمتكررة، مثل نزاعات المستهلكين، أو المشاكل اليسيرة في المعاملات الإلكترونية، أما النزاعات المعقدة التي تتطلب تفسيراً قانونيًّا دقيقاً ،أو مراعاة ظروف خاصة، فتبقى بحاجة إلى تدخل بشري.

الحل الأمثل يكمن في اتباع نهج هجين يجمع بين كفاءة الآلة ورقابة الإنسان، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل النزاع ، واقتراح الحلول، ثم يقوم محكم بشري بمراجعتها، وإصدار القرار النهائي كما يجب تطوير أطر قانونية واضحة تنظم استخدام هذه التقنيات، مع تحديد حالات تطبيقها ، وشروطها بدقة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي ، التحكيم ،المحكم الآلي، منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

Artificial Intelligence as an Arbitrator in E-Commerce Contract Disputes

Mohamed Ebrahim abd elmonem Morsi
Department of Law, Higher Institute of Advanced Administrative Sciences & Computer In Beheira ,Egypt.
E-mail: mohamedebrahimmorsy@hotmail.com

Abstract:

Artificial intelligence has brought about a significant transformation in the resolution of e-commerce contract disputes, as it can now analyze contracts and identify points of contention within minutes instead of months. This technology saves considerable time and effort compared to traditional arbitration. However, it faces several legal and practical challenges ,The most notable advantage of automated arbitration is its exceptional speed and ability to process thousands of disputes daily at a minimal cost compared to human arbitration. Additionally, it can leverage vast databases of legal precedents to ensure consistent decisions. Yet, these benefits come with significant challenges,

From a legal perspective, most jurisdictions require arbitrators to be natural persons, raising doubts about the legitimacy of decisions issued by AI systems. There are also transparency concerns, as some deep learning algorithms are difficult to interpret in terms of their decision-making processes ,In practice, automated arbitration is only suitable for simple, repetitive disputes, such as consumer conflicts or minor e-commerce transaction issues. Complex disputes requiring precise legal interpretation or consideration of special circumstances still demand human intervention ,The optimal solution lies in adopting a hybrid approach that combines machine efficiency with human oversight. AI can analyze disputes and propose solutions, while a human arbitrator reviews them and issues the final decision. Additionally, clear legal frameworks must be developed to regulate

the use of these technologies, specifying their applications and conditions with precision.

Keywords: Artificial Intelligence, Arbitration, Automated Arbitrator, E-Commerce Contract Disputes.

مقدمة

تشهد منازعات عقود التجارة الإلكترونية تحولاً جوهريًّا بفعل طبيعتها العابرة للحدود ، وتنازع القوانين، مما يستدعي إعادة هندسة آليات فض النزاعات لتواكب متطلبات العصر الرقمي، وفي هذا السياق، يفرض **القانون التجاري** تحدياتٍ كبيرةً نظراً لعدم مواكبة نصوصه التقليدية للتعقيدات التي تطرحها البيئة الرقمية، خاصةً في الجوانب المتعلقة باختصاص المحاكم ،واختيار القانون الواجب التطبيق، وهنا يبرز **الذكاء الاصطناعي** بوصفه أداة واعدة لمعالجة منازعات التجارة الإلكترونية **اليسيرة** (مثل النزاعات على الدفع ،أو تسليم البضائع)،حيث يمكن لنظم التحكيم الذكية المدعومة بتقنيات التعلم الآلي تقديم حلول سريعة ،ومنخفضة التكلفة، مع ضمان درجة معقولة من العدالة من خلال تحليل السوابق التجارية ،و شروط العقد تلقائيًّا.

غير أن هذه الآلية تتعارض مع الثوابت القانونية في **القانون التجاري الدولي** ،**وقانون التحكيم الموحد**، لاسيما فيما يتعلق بشرط الأهلية القانونية للمحكم ،وضرورة خضوع عملية التحكيم لإرادة بشرية واضحة، كما تظهر إشكاليات عملية حول مدى توافق القرارات الآلية مع ضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في التشريعات العربية، خاصةً في الجوانب المتعلقة بالشفافية وإمكانية الطعن، ومن هنا، تكتسب الدراسة أهميتها من خلال سعيها لطرح نموذج تشريعي مرن يتيح توظيف الذكاء الاصطناعي في المنازعات التجارية البسيطة (ذات القيمة المحدودة)، مع وضع ضوابط صارمة تضمن **الرقابة البشرية** بحيث يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على تقديم توصيات قابلة للمراجعة من قبل محكم بشري **الشفافية**، وإلزام المطورين بكشف الخوارزميات المستخدمة، وبيانات التدريب، و**الحماية القانونية** بتعديل التشريعات التجارية لتنظيم مسؤولية الأطراف عن الأخطاء التقنية.

أولاً: أهمية البحث:

يبرز البحث أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي بوصفه محكما إلكترونيا في عقود التجارة الإلكترونية، لأهميته في العصر الرقمي، حيث يسعى إلى تطوير آليات حديثة لفض المنازعات التجارية تتناسب مع طبيعة العقود الإلكترونية العابرة للحدود، مع الحفاظ على

مبادئ العدالة ،وحقوق الأطراف يكتسب هذا البحث قيمته من كونه يجمع بين تحديث الفقه القانوني التقليدي لمواكبة التطورات التقنية، وتعزيز الثقة في المعاملات الرقمية من خلال خفض تكاليف التحكيم ،وتحسين مناخ الأعمال، مع العمل على تحقيق التوافق التشريعي الدولي ،ووضع معايير موحدة للتحكيم الإلكتروني، كما يركز على معالجة التحديات المستجدة ، مع السعي الدائم لتحقيق التوازن بين متطلبات الابتكار التقني من ناحية، وحماية المبادئ القانونية الراسخة ،وضمان حقوق جميع الأطراف من ناحية أخرى، ليواكب متطلبات العصر الرقمي دون المساس بأسس العدالة ،والإنصاف في المعاملات التجارية.

ثانياً: إشكالية البحث:

تجاوز إشكالية استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني مجرد التساؤل، لترتقي إلى معضلة قانونية عميقة تمس أسس العدالة ذاتها ففي صلب هذه الإشكالية يتجاذب طرفان أساسيان: من ناحية الحاجة الملحة إلى آليات سريعة ،وفعالة لفض منازعات عقود التجارة الإلكترونية في العصر الرقمي، ومن ناحية أخرى، المبادئ الراسخة للعدالة الطبيعية التي تشكل العمود الفقري لأي نظام تحكيمي، هذه الإشكالية المركبة تضعنا أمام مفارقة فبينما نحتاج إلى الذكاء الاصطناعي لحل تعقيدات العصر الرقمي، نجد أن هذا الحل ذاته يخلق تعقيدات قانونية ،وفلسفية مما يفتح الباب أمام الكثير من التساؤلات:

١. هل يمتلك المحكم الآلي شخصية قانونية معترفًا بها في نظم التحكيم الدولية؟.

٢. هل يمكن للذكاء الاصطناعي مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية في المنازعات التجارية؟..

٣. كيف يمكن تجنب استغلال الثغرات الخوارزمية في التحكيم الآلي لتحقيق نتائج غير عادلة؟..

٤. هل يصلح التحكيم الاصطناعي فقط للمنازعات اليسيرة، أم يمكن تطبيقه في النزاعات المعقدة؟..

٥. هل يمكن للتحكيم الآلي أن يحل محل المحكم البشري في تفسير العقود الغامضة أو المنازعات ذات الطابع الإنساني؟..

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى توافق القوانين الدولية ،والوطنية مع التحكيم الآلي،ودراسة التعديلات المطلوبة، وتقييم القدرات التقنية للذكاء الاصطناعي في فهم التعقيدات القانونية وحدودها في تفسير عقود التجارة الالكترونية ،و تطوير معايير للشفافية ، والمساءلة ودراسة آليات الرقابة على القرارات الآلية، وتحليل مخاطر التحيز الخوارزمي ، وإشكاليات تنفيذ الأحكام الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، واقتراح نماذج قانونية متكاملة للتحكيم الذكي ،ودراسة الأنظمة الهجينة، وتقييم الفوائد المالية للتحكيم الآلي ، وتأثيره على بيئة الأعمال الرقمية، وضمان حقوق الدفاع ،والموازنة بين الكفاءة التقنية ، وضمانات المحاكمة العادلة، وتطوير آليات قانونية للمساءلة ،والتعويض عن أخطاء الأنظمة الذكية، وتهدف هذه المحاور إلى تقديم رؤية متكاملة تجمع بين الجوانب القانونية ،والتقنية لضمان تحكيم إلكتروني ،ورصد التحديات القانونية ،والتقنية التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم.،واقتراح آليات تطويرية تضمن توافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع القواعد القانونية التجارية.

رابعاً: منهجية البحث:

المنهج التحليلي: تحليل الوضع القانوني الحالي للتحكيم ، والذكاء الاصطناعي في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، ودراسة النصوص القانونية في التشريعات الوطنية، والتحليل القانوني للنصوص التشريعية ،والدراسة التقنية المتعمقة لأنظمة الذكاء الاصطناعي التحكيمية، وخوارزميات صنع القرار، مع إجراء مقارنة تشريعية متخصصة للنماذج الدولية ،والعربية، وصولاً إلى منهج تطبيقي.

خامساً: الدراسات السابقة:

واجه الباحث صعوبة في العثور على دراسات عربية متعمقة حول استخدام الذكاء الاصطناعي كمحكم إلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية، بسبب حداثة الموضوع ،وتشتت الجهود البحثية بين القانون ،والتقنية، حيث تناقش معظم الأبحاث إما الذكاء الاصطناعي بمعزل عن التحكيم ،أو التحكيم الإلكتروني دون التركيز على الجانب التقني، كما تعاني المكتبة العربية من ندرة المراجع المتخصصة ،وغياب التطبيقات العملية، مما

يخلق فجوة بحثية تحتاج لسدها من خلال الاستعانة بالدراسات الأجنبية ،وتحليل التجارب الدولية، وهناك بعض الدراسات تناولت بعض المواضيع المرتبطة بموضوع البحث منها:

١.الدكتور إبراهيم سلامة أحمد شوشة، انعكاس الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التجارية على القانون التجاري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد العاشر العدد الثاني السنة٢٠٢٤.

٢. الدكتور محمد فتحي محمد إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، السنة ٢٠٢٢.

سادساً: خطة البحث:

المبحث الأول: التحكيم الإلكتروني بوصفه آلية لفض منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: ماهية التحكيم الإلكتروني.

الفرع الأول: مفهوم التحكيم الإلكتروني.

الفرع الثاني: خصائص التحكيم الإلكتروني.

المطلب الثاني: فعالية التحكيم الإلكتروني في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

الفرع الأول: ماهية منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

الفرع الثاني: دور المحكم البشري في نظام التحكيم الإلكتروني لحل منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

المبحث الثاني: إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي بوصفه محكما في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للتحكيم في تسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

الفرع الأول: التكامل بين الذكاء الاصطناعي والتحكيم الإلكتروني في منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

الفرع الثاني: الواقع العملي لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني.

المطلب الثاني: التحديات الواقعية للذكاء الاصطناعي بوصفه محكما في منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

الفـرع الأول: التحـديات القانونيـة والتقنيـة المرتبطـة باسـتخدام الـذكاء الاصطناعي بوصفه محكما في منازعات عقود التجارة الالكترونية.

الفرع الثاني: فعالية المحكم الآلي في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول
التحكيم الإلكتروني بوصفه آلية لفض منازعات عقود التجارة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولًا جذريًّا في طرق إجراء المعاملات التجارية، حيث ظهرت التجارة الإلكترونية بصفتها إحدى أهم وسائل تبادل السلع ،والخدمات عبر الإنترنت، مما أحدث نقلة نوعية في مفهوم التجارة التقليدية ،وأساليبها، ومع ازدياد الاعتماد على الإنترنت، برزت التجارة الإلكترونية بوصفها أحد أهم مجالات التجارة الحديثة، و تُعد التجارة الإلكترونية محورًا أساسيًّا في الاقتصاد العالمي، وفي ظل التوسع الكبير في مجال عقود التجارة الإلكترونية عالميًّا، تزداد المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية، سواء بين البائعين، والمشترين، أو بين المنصات ،والمستخدمين، و تبحث الشركات باستمرار عن حلول مجدية ،وقابلة للتكيف لتسوية منازعات عقود التجارة الالكترونية، وهذا يعني أن هناك حاجة متزايدة للحلول التي تساعد منصات ،ومتعاقدي التجارة الإلكترونية على فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية، ويظهر دور التحكيم الإلكتروني لتسهيل حركة التجارة الإلكترونية، ويعد التحكيم الإلكتروني أحد أهم هذه الآليات، إذ يجمع بين سرعة الأداء الرقمي ،وضمانات العدالة التجارية.

سنقسم هذا المبحث كالتالي:

المطلب الأول: ماهية التحكيم الإلكتروني.

المطلب الثاني: فعالية التحكيم الإلكتروني في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول
ماهية التحكيم الإلكتروني

تمهيد وتقسيم:

يعد التحكيم الإلكتروني آلية بديلة لتسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية، نظراً للطبيعة الخاصة لهذه العقود التي تتميز بالسرعة، والتعقيد، ووجود أطراف عقود متعددة الجنسيات ،وقد تطور إطار التحكيم القانوني ليشمل تنظيم وسائل التحكيم، وآليات إجرائه، وتنفيذ أحكامه، بما يواكب تطورات التكنولوجيا الحديثة، ومع التطور السريع في تقنيات المعلومات، أصبحت الأدوات الذكية قادرة على تسهيل التحكيم ،وتحليل البيانات القانونية بسرعة ،وبدقة تفوق القدرات البشرية، ويأتي هذا التطور في سياق الحاجة إلى حلول أكثر فعالية ،وسريعة لفض منازعات عقود التجارة الإلكترونية، التي تتميز بكثافة البيانات، وتعقيدها، حيث يمزج بين التقنية الحديثة ،والأطر القانونية، وتكمن أهميته في كونه الحل الأمثل للنزاعات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية التي تتسم بسرعة إبرامها ،وعبورها الحدود الجغرافية، وتتحدد ماهية التحكيم الإلكتروني من خلال ثلاثة أركان أساسية: الاتفاق الإلكتروني، الإجراءات الرقمية، والقرار الصادر عبر الوسائط التقنية.

سنقسم هذا المطلب كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم التحكيم الإلكتروني.

الفرع الثاني: خصائص التحكيم الإلكتروني.

الفرع الأول
مفهوم التحكيم الإلكتروني

أولاً: تعريف التحكيم:

التحكيم هو اتفاق قانوني بين الأطراف لإحالة منازعاتهم الحالية ،أو المستقبلية لمحكم خاص يتم اختياره بالتراضي، ويتميز بكونه نظاماً بديلاً للتقاضي يتمتع بالمرونة ، والسرية ،والسرعة، ويمكن أن يكون هذا الاتفاق إما شرطاً ضمن العقد الأصلي ،أو اتفاقاً مستقلاً لاحقاً، وينتج عنه حكم ملزم له قوة القرار القضائي[١]،أو هو العمل الذي عن طريقه ، وبمقتضى السلطات التي خولها الأطراف، يفصل المحكمون في مسائل متنازع عليها تم طرحها عليهم الأطراف[٢]،والتحكيم هو وسيلة بديلة لتسوية المنازعات[٣]،خارج نطاق القضاء الرسمي[٤]،ويعتمد على اتفاق الأطراف[٥]،ولا يمكن اللجوء للتحكيم إلا عن طريق العقد ،ومن ثم فلن تقوم للتحكيم قائمة بدون جوهره التعاقدي[٦]، وهذا بالإضافة إلى أن حكم المحكم ملزم[٧]،يحل النزاع بحكم يحوز حجية الأمر المقضي فيه[١]،صادر من محكم ،أو

---

(١) الدكتور فتحي والى ،التحكيم في المنازعات الوطنية والتجارية الدولية ، منشأة المعارف ،السنة ٢٠١٤،ص ١٢.

(٢) الدكتور أحمد هندي ، تنفيذ أحكام المحكمين ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،٢٠٠١،ص٢٠.

(٣) الدكتور عرفات أحمد المنجي، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية، المركز القومي للإصدارات القانونية،السنة٢٠١٧،ص١٨٤.

(٤) الدكتورة حفيظة السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري والدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤، ص٩.

(٥) قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المصري رقم٢٧ لسنة ١٩٩٤ المعدل.

(٦) الدكتور مختار بربري ، التحكيم التجاري الدولي . دار النهضة العربية ، القاهرة ، السنة ١٩٩٥، ص ٧

(٧) الدكتور أبو العلا النمر، المركز القانوني للمحكم في خصومة التحكيم، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٤.

أكثر[٢]،ليفصل فيه بناءً على القواعد القانونية، ويتم التحكيم عبر جلسات تحكيم تقليدية ،بحضور الأطراف، والممثلين قانونياً، ويصدر المحكم حكم لإنهاء الخصومة،وقد يكون التحكيم تجاريا[٣]،و دوليا[٤]،وظهر التحكيم بوصفه أداة لتسوية المنازعات منذ زمن بعيد إذ إن

---

(١) الدكتور إبراهيم أحمد إبراهيم : التحكيم الدولي الخاص ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣١ .

(٢) المادة الرابعة من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧لسنة ١٩٩٤ (ينصرف لفظ: "التحكيم" في حكم هذا القانون إلى التحكيم الذي يتفق عليه طرفا النزاع بإرادتهما الحرة سواء كانت الجهة التي تتولى إجراءات التحكيم، بمقتضى اتفاق الطرفين، منظمة أو مركزاً دائماً للتحكيم أو لم يكن كذلك.

(٣) المادة الثانية من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧لسنة ١٩٩٤مادة رقم ٢(يكون التحكيم تجارياً في حكم هذا القانون إذا نشأ النزاع حول علاقة قانونية ذات طابع اقتصادي، عقدية كانت أو غير عقدية، ويشمل ذلك على سبيل المثال توريد السلع أو الخدمات والوكالات التجارية وعقود التشييد والخبرة الهندسية أو الفنية ومنح التراخيص الصناعية والسياحية وغيرها ونقل التكنولوجيا والاستثمار وعقود التنمية وعمليات البنوك والتأمين والنقل وعمليات تنقيب واستخراج الثروات الطبيعية وتوريد الطاقة ومد أنابيب الغاز أو النفط وشق الطرق والأنفاق واستصلاح الأراضي الزراعية وحماية البيئة وإقامة المفاعلات النووية)

(٤) المادة الثالثة من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧لسنة ١٩٩٤ماة (يكون التحكيم دولياً في حكم هذا القانون إذا كان موضوعه نزاعاً يتعلق بالتجارة الدولية وذلك في الأحوال الآتية:أولا: إذا كان المركز الرئيس لأعمال كل من طرف التحكيم يقع في دولتين مختلفتين وقت إبرام اتفاق التحكيم. فإذا كان لأحد الطرفين عدة مراكز للأعمال فالعبرة بالمركز الأكثر ارتباطاً بموضوع اتفاق التحكيم. وإذا لم يكن لأحد طرفي التحكيم مركز أعمال فالعبرة بمحل إقامته المعتاد.

ثانيا: إذا اتفق طرفا التحكيم على اللجوء إلى منظمة تحكيم دائمة أو مركز للتحكيم يوجد مقره داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها.

ثالثا: إذا كان موضوع النزاع الذي يشمله اتفاق التحكيم يرتبط بأكثر من دولة واحدة.

رابعا: إذا كان المركز الرئيس لأعمال كل من طرفي التحكيم يقع في نفس الدولة وقت إبرام اتفاق التحكيم وكان أحد الأماكن التالية واقعاً خارج هذه الدولة:(أ) مكان إجراء التحكيم كما عينه اتفاق التحكيم أو أشار إلى كيفية تعيينه.(ب) مكان تنفيذ جانب جوهري من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية بين الطرفين.(جـ) المكان الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع.

نشأة التحكيم من الناحية التاريخية تعود لما قبل ظهور قضاء الدولة فهو أسلوب قديم لتسوية الخلافات كان سائدا في المجتمعات القبلية ، ولقد كان عرفا في المجتمعات الفرعونية واليونانية والرومانية[١].

ويعرفه البعض بأنه نظام قضائي خاص يختار فيه الأطراف محكما[٢]،باتفاق مكتوب لتسوية المنازعات[٣]،التي قد تنشأ بينهم بخصوص تعاقداتهم، وفقاً لمقتضيات القانون، والعدالة[٤]، شريطة أن يقر المشرع هذا الاتفاق[٥]، ويُعتبر التحكيم أداة حيوية نظراً لسرعته ، ومرونته مقارنةً بالإجراءات القضائية[٦]، أما عمل المحكم فهو يتمثل في حسم المنازعة[٧].

---

(١) الدكتور إسماعيل أحمد الأسطل ، التحكيم في الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ، دار النهضة العربية – ١٩٨٦ ص٢٦.

(٢) الدكتور أحمد عبد الكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية ، دار النهضة العربية ، السنة، ٢٠٠٦، ص ١٨.

(٣) المادة ١٠ من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ (١)اتفاق التحكيم هو اتفاق الطرفين على الالتجاء إلى التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو يمكن أن تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية معينة عقدية كانت أو غير عقدية.(٢)يجوز أن يكون اتفاق التحكيم سابقاً على قيام النزاع سواء قام مستقلاً بذاته أو ورد في عقد معين بشأن كل أو بعض المنازعات التي قد تنشأ بين الطرفين، وفي هذه الحالة يجب أن يحدد موضوع النزاع في بيان الدعوى المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (٣٠) من هذا القانون، كما يجوز أن يتم اتفاق التحكيم بعد قيام النزاع ولو كانت قد أقيمت في شأنه دعوى أمام جهة قضائية، وفي هذه الحالة يجب أن يحدد الاتفاق المسائل التي يشملها التحكيم وإلا كان الاتفاق باطلاً.

(٤) الدكتور أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق ذكره، ص ١٨ .

(٥) الدكتور عصمت عبد الله الشيخ ، التحكيم في العقود الإدارية ذات الطابع الدولي ، دار النهضة العربية ، السنة ٢٠٠٠، ص ٢١.

(6) Gary , *International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2014, p. 500.

(٧) الدكتور علاء محيي الدين مصطفى ،التحكيم في منازعات العقود الإدارية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨ ص ٢٥.

ثانياً: التحكيم الإلكتروني:

هو وسيلة بديلة لتسوية المنازعات خارج نطاق القضاء يعتمد على تقنيات الاتصالات الحديثة مثل الفيديو كونفرنس[١]،وأنظمة إدارة القضايا الرقمية، مما يسهل إجراء الجلسات عن بُعد ،ويخفض التكاليف[٢]،فهو عملية تحكيم تتم كلياً عبر الإنترنت من تقديم الطلبات إلى الحكم ،أو القرار بوسائل إلكترونية عن المحكم ،والتي تفصل بشكل قطعي في منازعات عقود التجارة الإلكترونية ،والمعروضة عليه بشكل إلكتروني عن طريق شاشة الحاسوب، وبوسائل إلكترونية[٣]،وذلك بعد شيوع استخدام تقنيات المعلومات، والاتصالات في إنجاز معاملات التجارة الإلكترونية ،وإبرام عقودها، وتنفيذها عبر شبكة الإنترنت، بمعنى أن كافة إجراءاتها تجري عبر شبكات الوسائل الإلكترونية، ويأتي دور التحكيم لفض تلك المنازعات ،ولذلك يلاقي التحكيم ازدهاراً ملحوظاً في الوقت الحالي في مجال معاملات التجارة الإلكترونية، لحرية التبادل التجاري.

---

(١) هو اجتماع أو محادثة تتم عبر الفيديو بين شخصين أو أكثر في مواقع مختلفة باستخدام الإنترنت وأجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية ،تُستخدم تقنية مؤتمرات الفيديو في العمل عن بُعد، والتعليم.

(2) Nigel, lackaby et al., *Redfern and Hunter on International Arbitration*, Oxford University Press, 2015, p. 120

(٣) الدكتورة حفيظة السيد حداد ، الطعن بالبطلان عن أحكام التحكيم الصادرة في المنازعات الخاصة الدولية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،١٩٩٧،ص٣٠٠.

الفرع الثاني
خصائص التحكيم الإلكتروني

أولاً: سرعة وسهولة إجراءات التحكيم الإلكتروني:

يتميز التحكيم الإلكتروني بالسرعة مقارنة بالإجراءات القضائية التقليدية[١]،إذ لا يلتزم أطراف النزاع بالحضور أمام المحكمين، بل يمكن لهم المشاركة في جلسات التحكيم من خلال وسائل الاتصالات الإلكترونية ، والمحادثات الهاتفية،وذلك بالنظر إلى سهولة إجراءات التحكيم الإلكتروني ،وسرعة في الفصل في المنازعات مقارنة بالإجراءات القضائية العادية، وذلك لأن هيئة التحكيم عادة ما تضم محكماً متخصصا في مجال موضوع التحكيم، ليتمكن من إيجاد الحلول الملائمة لنزاعات العقود بشكل أسرع وأفضل؛ مما يجعله أقدر على حل النزاع بطريقة عملية،فهو يتميز بسهولة الفصل في المنازعات المعروضة عليه، حيث يمكن سماع أقوال الأطراف المتنازعة عبر الوسائل الإلكترونية[٢]،دون التزام حضورهم المادي، كما أن تقديم البيانات ،والمستندات المتعلقة بالنزاع يتم عبر وسائل الاتصال الحديثة مباشرة ،وبكل يسر مما يقلل النفقات ،والمحافظة على سريتها تمهيداً لإصدار القرار التحكيمي الإلكتروني[٣]،ويتميز بسهولة التنفيذ الدولي لأحكامه وفق اتفاقية نيويورك (١٩٥٨)[٤]،ويتميز بتقليل التكاليف المرتبطة بالسفر، والاجتماعات التقليدية[٥]،وتوفير بيئة أكثر فعالية لإدارة المنازعات الإلكترونية[٦].

---

(1) Gary., *International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2014, p. 1020.

(٢) الدكتور مصطفى موسى العجارمة ، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الانترنت ، دار الكتب القانونية ، مصر، ٢٠١٠ ،ص٢١٤.

(٣) الدكتور هادي مسلم البشكاني، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية، دار الكتب القانونية ، مصر٢٠٠٩، ص٥٠ .

(٤) اتفاقية نيويورك لاعتماد وإنفاذ أحكام التحكيم الأجنبية ١٩٥٨ .

(5) Nigel lackaby & Constantine Partasides, *Redfern and Hunter on International Arbitration*, Oxford University Press, 2015, p. 256

(٦) الدكتور إبراهيم بن أحمد بن سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٥١

ثانياً: مرونة التحكيم الإلكتروني:

يتميز التحكيم الإلكتروني بالمرونة في اختيار المحكمين، والإجراءات[١]،حيث يتمتع الأطراف بحرية اختيار هذا النوع من التحكيم[٢])،بوصفه وسيلة لحل منازعاتهم من بين الوسائل الأخرى المختلفة ،ومنها عدم التزام الأطراف بالانتقال من بلد إلى آخر من أجل حضور الجلسات ،وتبادل الوثائق ،والمستندات ، ويتم تبادل المستندات في التحكيم إلكترونياً بطريقة فورية على شبكة المعلومات ،و سرعة إصدار الأحكام لسهولة الإجراءات حيث يتم تقديم المستندات ، والأوراق بالبريد الإلكتروني ، ويمكن الاتصال المباشر بالخبراء ،أو تبادل الحديث معهم عبر الإنترنت[٣]، ولطرفي النزاع الحرية الكاملة في اختيار مكان التحكيم[٤].

ثالثاً: سرية التحكيم الإلكتروني: يتميز التحكيم الإلكتروني بالخصوصية ، والسرية في فض المنازعات[٥]،لما يتمتع به من حماية البيانات[٦]،ويجنب الأطراف سلبيات طرح نزاعهم أمام الجمهور على عكس المحاكم العادية التي تخضع لمبدأ علانية المحاكمة ، وتبدو هذه الضمانة أكثر وضوحاً في هذا التحكيم باستخدام الوسائل الفنية في التحكيم الإلكتروني تجعل الوصول إلى هذه الأحكام أمرا شبه مستحيل.

---

(١) الدكتور سامي أبو اليزيد، "التحكيم التجاري الدولي"، دار النهضة، ٢٠١٨، ص. ٧٥.

(٢) الدكتور محمد حسين منصور، العقود الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص٤٧٦.

(٣) الدكتور هيثم عبد الرحمن البقلي مزايا التحكيم الإلكتروني ،التحكيم الإلكتروني كأحد وسائل تسوية المنازعات ،بحث منشور بموقع www. kenanaonlin .com

(٤) المادة (١٤) من لائحة تحكيم غرفة التجارة الدولية بباريس i.c.c.

Julian. M. Lew et al., *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2003, p. 40.

(6) European Parliament, AI Act, 2023, Art. 17

المطلب الثاني
فعالية التحكيم الإلكتروني في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

نشأة التحكيم الإلكتروني مصدرها الفضاء التخيلي ،والإنترنت ،باستعمال الوسائل الإلكترونية ، وتقنية المعلومات لحل عديد من العقبات التي تواجه منازعات عقود التجارة الإلكترونية التي تنشأ عن تعاملات التجارة الإلكترونية، التى تتم بتقابل كل من البائع ،والمشتري، والمنتج ،والمستهلك لتحقيق معاملاته التجارية على الرغم من بعد المسافات ،واختلاف الحدود الجغرافية ، إذ يتوقع لها البعض أن يتوسع نطاقها ، حيث تكون كل المعروضات للبيع في العالم بأسره متاحة للمشتري في أي منطقة من العالم للاطلاع عليها، ويقارنها بأخرى ،ويأتي دور التحكيم الإلكتروني لفض المنازعات الناشئة عنها ،وتكمن أهمية هذه الآلية في قدرتها على تخطي إشكاليات التقاضي التقليدي، حيث تجمع بين المرونة الرقمية ،وضمانات العدالة التجارية، وغير أن فعالية التحكيم الإلكتروني تطرح إشكاليات قانونية ،وعملية عميقة فمن الناحية القانونية، تبرز تحديات تتعلق بمشروعية الإجراءات الرقمية ،ومدى اعتراف التشريعات بالأحكام الصادرة عبر المنصات الإلكترونية أما عملياً، فتظهر تحديات تقنية في أمن البيانات ،وموثوقية المنصات، وإضافة إلى صعوبات الإثبات في البيئة الرقمية.

سنقسم هذا المطلب الى فرعين:

الفرع الأول: ماهية منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

الفرع الثاني: دور المحكم البشري في نظام التحكيم الإلكتروني لحل منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

الفرع الأول
ماهية منازعات عقود التجارة الإلكترونية

لقد تطورت التعاملات عبر شبكة الإنترنت ،وانتشرت انتشاراً هائلا ، مما جعل مفهوم عقود التجارة الإلكترونية يتوسع ليشمل عمليات أوسع من البيع ،والشراء، لأن الآفاق التي تفتحها التجارة الإلكترونية أمام الشركات ،والمؤسسات ،والأفراد لا تتوقف عند حد معين،والسبب من وراء ازدهارها هو اعتماد الشركات،والمستهلكين على شبكة المعلومات الدولية،مما جعل العالم مجموعة من الدول،والشعوب قريبة على الرغم من البعد المكاني بينها،ليطلع الجميع على كافة المنتجات، في كل دول العالم عن طريق شبكة الانترنت من خلال الإعلانات التي تقدمها،وقد تنشأ منازعات عن تلك المعاملات تتطلب الفصل فيها من خلال جهات عادلة ،وسريعة منازعات عقود التجارة الإلكترونية ولها خصائص فريدة تختلف جوهرياً عن المنازعات التجارية التقليدية.

تنشأ منازعات عقود التجارة الإلكترونية في بيئة رقمية عابرة للحدود تتسم باللا مكانية واللا زمنية ، وتظهر هذه المنازعات عادةً نتيجة إخلال بأحد أركان العقد الإلكتروني (الإيجاب ،والقبول الرقميين، أو محل العقد، أو السبب)، أو بسبب غموض في الشروط العامة التي غالباً ما تكون معدة مسبقاً بشكل نمطي، وتتخذ طابعاً مركباً يجمع بين الجوانب القانونية (خاصة في مجال حماية المستهلك) ،والتقنية (مثل نزاعات الدفع الإلكتروني ،أو تسليم البضائع الرقمية)،مما يجعلها بحاجة ماسة لآليات فض نزاعات متخصصة تتماشى مع طبيعتها الفريدة

أولاً: تعريف التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية نظاماً متطوراً لإبرام العقود، وتنفيذ المعاملات التجارية عبر الوسائط الرقمية المتنوعة[١]، إذ تعتمد على منصات إلكترونية متخصصة تتيح إتمام عمليات البيع ،والشراء للسلع والخدمات باستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني ،وآليات التسويق الرقمي

(١) الدكتور خالد ممدوح إبراهيم، لوجستيات التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، السنة ٢٠٠٨، ص١٢٦.

بتخطي الحدود الجغرافية، مما يفرض تحديات قانونية ،وعملية تتطلب تطوير أنظمة حماية متكاملة ،وضوابط أمنية فعالة لضمان حقوق الأطراف ،وسلامة المعاملات في هذا الإطار فهي نشاط تجاري متنوع.

ثانياً: صور التجارة الإلكترونية:

١. **التجارة الإلكترونية بين الأفراد**: تعتمد على منصات رقمية تتيح للأفراد بيع ،وشراء السلع ، مع تحديات في ضمان الجودة ،وحماية المشتري.

٢. **التجارة الإلكترونية بين الشركات** : تتم بين الشركات عبر أنظمة متكاملة لتبادل المواد الخام ، والخدمات بكميات كبيرة، مع متطلبات متخصصة في الدفع ، والشروط التعاقدية.

٣. **التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين**: تتيح للمستهلكين شراء المنتجات مباشرة من المتاجر الإلكترونية، مع تركيز على تجربة المستخدم ،والتسويق الرقمي، وتحديات في الخدمات اللوجستية ،وإدارة الشكاوى[١].

ثالثاً: مزايا التجارة الإلكترونية:

١. **قلة التكاليف**: تقلل التجارة الإلكترونية تكاليف التشغيل، والعمالة[٢]، مثل تكاليف الإيجار ،والتشغيل ،والتسويق.

٢. **دقة التحليلات**: يساعد النظام الرقمي للتجارة الإلكترونية متابعة ،و تحليل سلوك العملاء ،أو المستهلكين بدقة عالية.

٣. **التواصل الاجتماعي**: يمكن للتجارة الإلكترونية استخدام منصات التجارة الإلكترونية للتفاعل مع العملاء ،وعرض المنتجات.

٤. **تخزين البضاعة الرقمي**: يتم تخزين المنتجات ،والخدمات بنظام رقمي، مما يقلل من الحاجة إلى مساحات كبيرة للتخزين الحقيقي .

٥. **تجربة التسوق الشخصية**: يمكن للتجارة الإلكترونية توفير تجارب تسوق

---

(١) الدكتور / مصطفي كمال طه ،الأستاذ / وائل بندق ،الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني، دار الفكر الجامعي ،السنة ٢٠٠٥،ص٣٢٥.

(٢) المرجع السابق ذكره ،ص٣٢٨.

شخصية مخصصة لكل عميل، أو مستهلك.

٦. **توسع وتنوع النشاط التجاري**: يمكن للشركات توسيع نطاق عملها بسهولة من خلال العرض في منصات تجارة إلكترونية جديدة[١].

٧. **توفير العروض والخصومات**: الشركات في مجال التجارة الإلكترونية توفر العروض ،والخصومات.

رابعاً: تعريف عقود التجارة الإلكترونية:

عرف القانون النموذجي للأمم المتحدة التجارة الإلكترونية (UNCITRAL)[٢]،في المادة الثانية عقود التجارة الإلكترونية بأنها تبادل البيانات الإلكترونية بنقل المعلومات من جهاز إلى آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات، ورأت اللجنة المعدة لهذا القانون[٣]، بأن هذا التعريف ينصرف إلى كل استعمالات المعلومات الإلكترونية، ويشمل بذلك إبرام العقود ، والأعمال التجارية المختلفة، وعليه فإن العقد الإلكتروني حسب هذا القانون هو العقد الذي يتم فيه التعبير عن الإرادة فيه بين المتعاقدين باستخدام الوسائل الإلكترونية.

ويعرف البعض عقود التجارة الإلكترونية بأنها العقود التي يتم إبرامها عبر شبكة الإنترنت[٤]،بين جماعة العاملين في التجارة المحلية، والدولية[٥]،وتعد مجموعة من المبادلات

---

(١) المرجع السابق ذكره.

(٢) صدر قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في ١٢ يونيو ١٩٩٦، وتم إقراره من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٥١/ ١٦٢ في ١٦ ديسمبر ١٩٩٦، حيث يتكون من ١٧ مادة تنقسم إلى قسمين رئيسين: الأول يتناول القواعد العامة للتجارة الإلكترونية، والثاني يختص بعقود نقل البضائع، مع ملحق توجيهي لدول الأعضاء حول كيفية إدماجه في تشريعاتها الوطنية، حيث يجمع بين القواعد الإلزامية والتكميلية بهدف توحيد التشريعات وتسهيل المعاملات الإلكترونية عبر الحدود مع ترك التفاصيل الفنية للدول،من أجل الاطلاع على القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية وملاحقه المفسرة له، راجع www.uncitral.org..

(٣) يقصد باللجنة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

(٤) المرجع السابق ذكره

(٥) الدكتور/ أحمد عبد الكريم سلامة، نظرية العقد الدولي الطليق ، دار النهضة العربية ، ج٢، ١٩٨٩، ص٢٦٧.

الرقمية المرتبطة بالأنشطة التجارية الإلكترونية[١]،وهي تكتسب صفة الإلكترونية من طريقة إبرام العقد فالعقد الإلكتروني ينشأ من تلاقى إيجاب، وقبول بطريقة سمعية بصرية عبر شبكة الإنترنت، محلية ،ودولية للاتصال عن بعد[٢]، دون الحاجة إلى التقاء الأطراف المادي في مكان معين، أي انتفاء مجلس العقد الحقيقي، فمجلس العقد في عقود التجارة الإلكترونية مجلس افتراضي حكمي أي عقد متعلق بالسلع ،والخدمات يتم بين مورد ،ومستهلك (شركة ،وعميل)من خلال الإطار التنظيمي الخاص بالبيع عن بعد، وذلك سبب الكثير من المنازعات.

خامساً: أركان عقود التجارة الإلكتروني:

أساس العقود حرية أطراف التعاقد في اختيار شكل التعبير عن إرادتهم [٣])،والأصل في العقود هو الرضا[٤]،والمتعاملون في هذا الميدان هم أكثر قدرة ،ومعرفة من غيرهم في تنظيم معاملاتهم التي تربطهم من خلال ما يرونه أكثر انسجاما مع حاجاتهم[٥]،والتعبير عن الإرادة يكون باللفظ ،وبالكتابة[٦].

سادساً: خصائص عقود التجارة الإلكتروني:

١. **يتم عقد التجارة الإلكتروني بمجلس عقد حكمي:** تتم عقود التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت[٧]،وتعتمد على التفاعل الإلكتروني بين الأطراف مما يثير

---

(١) الدكتور / حسام الأهواني ،إثبات عقود التجارة الإلكترونية ،مؤتمر القانون ،وتحديات المستقبل ،كلية الحقوق جامعة الكويت ،١٩٩٧،ص٢.

(٢) الدكتور / صالح المنزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية ،دار النهضة ،السنة ٢٠٠٥،ص١٤.

(٣) الدكتور/ أحمد محمد ابراهيم ،القانون المدني معلقا علي نصوصه بالأعمال التحضيرية وأحكام القضاء ،دار المعارف ،السنة ١٩٦٤،ص٤٨

(٤) الدكتور/ رضا عبيد، القانون التجاري، لا يوجد دار نشر، السنة ١٩٨٣،ص٩

(٥) الدكتور/ أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق ذكره، ص٢٦٧.

(٦) المادة ٩٠ من القانون المدني المصري رقم ١٣١لسنة ١٩٤٨.

(٧) المادة ١ من قانون حماية المستهلك ،القانون رقم ١٨١لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم لسنة ٢٠١٩.

تحديات في إثبات صحة العقد، دون الحاجة إلى التواجد في مكان معين[١]،ويتم التعاقد في التجارة الإلكترونية بوسائل اتصال عبر الإنترنت[٢]، وينتمي إلى طائفة العقود التي عن بعد[٣].

٢. **إبرام عقود التجارة الإلكتروني بالوسائط الإلكترونية:**

هو عقد مبرم بوسيلة إلكترونية، وتتمثل هذه الوسائل عادة في أنظمة الكمبيوتر المرتبطة بشبكات الاتصالات المختلفة(السلكية ،واللاسلكية)[٤]،باستخدام الوسائل التقنية مثل التوقيع الإلكتروني ،والرسائل الإلكترونية التي تحل محل التوقيع التقليدي[٥]،فيتم إبرام عقد التجارة الإلكترونية إلكترونياً[٦])،عبر الانترنت[٧]،وتلك الوسائط هي التي دفعت إلى اختفاء الكتابة التقليدية[٨]،التي تقوم على الدعائم الورقية لتحل محلها الكتابة الإلكترونية.

---

(١) الدكتور/ مهند عزمي مسعود ،القانون الواجب التطبيق علي العقد الدولي ،رسالة دكتوراه ،حقوق عين شمس ،السنة ٢٠٠٥،ص٥١.

(٢) الدكتور/ خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، السنة ٢٠٠٦،ص٥١.

(٣) الدكتور / أشرف وفا محمد ،عقود التجارة الإلكترونية في القانون الدولي الخاص ،المجلة المصرية للقانون الدولي ،العدد ٥٧،السنة ٢٠٠١،ص ١٢

(٤) وقد أشار قانون الأنسيترال إلى هذه الوسائل عند تعريف رسالة البيانات، في المادة ٢-أ من: " .....بوسائل إلكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني، أو البرق أو التيلكس، أو النسخ البرقي"، وعليه فإن هذا النص أشار إلى بعض تقنيات الإبلاغ الأقل تطورا مثل النسخ البرقي أو التيلكس، وتقنيات الإبلاغ الأكثر حداثة ومنها التبادل الإلكتروني للبيانات، البريد الإلكتروني، ليترك المجال بذلك مفتوحا على ما سوف يسفر عليه التطور من تقنيات أخرى في تبليغ رسالة البيانات.

راجع www.uncitral.org.

(٥) عبد الرحمن أحمد، "التوقيع الإلكتروني وأثره في العقود الإلكترونية"، مجلة القانون، ٢٠٢٠، ص. ٦٥.

(٦) تشير الوسائط الرقمية إلى أكثر من مجرد تنسيق الملفات الرقمية، حيث تمثل مفهومًا واسع النطاق يشمل بعض الأدوات كالصور الرقمية، ومقاطع الفيديو ، ويمكن للعديد من الأجهزة الرقمية تحرير الوسائط الرقمية وتخزينها وعرضها.

(٧) الدكتور / أشرف وفا محمد ،المرجع السابق ذكره،ص١٢.

(٨) الدكتور /عبد الله نوار شعت ،الإثبات والالتزامات في العقود الإلكترونية ،مكتبة الوفاء القانونية ،السنة٢٠١٧،ص٣٤.

٣.عقود التجارة الإلكتروني استهلاكية:

التجارة الإلكترونية E-COMMERCE [١]، يقصد بها المعاملات ،والعلاقات التجارية التي تتم بين المتعاملين فيها من خلال استخدام أجهزة ،ووسائل إلكترونية مثل الإنترنت، ومحل العقود الإلكترونية دائما بضاعة[٢]،لذلك يطلق عليها عقود التجارة الإلكترونية ، وقد جاءت تلك الصفة من الطابع السائد لتلك العقود ،و تستحوذ عقود التجارة الإلكترونية على معظم العقود الإلكترونية، وتلك العقود تنشأ من خلال عرض المنتجات على منصات التجارة الإلكترونية، ثم يتسوق المستهلك ويشتري منها.

٤.عقود التجارة الإلكترونية عقود دولية الأطراف: يتعامل الأطراف في تلك العقود من دول مختلفة[٣]،ويتميز عقد التجارة الإلكتروني عن بقية العقود الأخرى أيضا، بأنه عقد ينتمي إلى طائفة العقود المبرمة عن بعد[٤]،فهي عقود عابرة للحدود فيمكن لعقود التجارة الإلكترونية الوصول إلى جمهور في كل دول العالم بسهولة.

٥. إبرام عقود التجارة الإلكترونية بسهولة: يتم إبرام تلك العقود فورًا عبر الإنترنت دون الحاجة للاجتماع المباشر[٥]،ويمكن للمستهلكين، أو العملاء مشاهدة المنتجات[٦]،دون تواجد[٧]،وشراؤها في أي وقت ومن أي مكان بسهولة ، دون الحاجة إلى زيارة المتاجر الفعلية.

---

(١) تمثل التجارة الإلكترونية واحدة من موضوعي ما يعرف بالاقتصاد الرقمي القائم على حقيقتين، التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات، أ/ يونس عرب، التجارة الإلكترونية E-COMMERCE، .. www.arablaw.org

(٢) الدكتور/ رضا عبيد، المرجع السابق ذكره،ص١١

(3) Mireille Hildebrant, *Law and Technology*, Routledge, 2015, p. 149.

(٤) عرفت المادة ١٢١-١٦ الجديدة من تقنين الاستهلاك الفرنسي التعاقد عن بعد بأنه: "...كل بيع لمال أو أداء لخدمة يبرم دون الحضور المادي المتعاصر للأطراف بين مستهلك ومهني، اللذين يستخدمان لإبرام هذا العقد، على سبيل الحصر، وسيلة أو أكثر من وسائل الاتصال عن بعد".

(٥) الدكتور أحمد سعيد، "قانون التجارة الإلكترونية"، دار النهضة العربية، ٢٠١٩، ص. ٧٨.

(٦) الدكتور / مصطفي كمال طه ،الأستاذ / وائل بندق ،المرجع السابق ذكره ،ص٣٢٥.

(٧) أحمد سعيد، المرجع السابق ذكره، ص. ٧٨.

سابعاً: مفهوم منازعات عقود التجارة الإلكترونية:

١: التحديات التي تواجه عقود التجارة الإلكترونية:

تعد التجارة الإلكترونية ركيزة أساسية في تنمية الاقتصاد العالمي[١]،وقد تتزايد المنازعات الناشئة عنها[٢]،وبرزت مجموعة من النزاعات التي غالبًا ما تتعلق بتُنفيذ شروط العقد، والخلافات حول الدفع عبر الحدود، ولهذه المنازعات طبيعة معقدة[٣]،و تحديد المسؤولية في حالة الأخطاء البرمجية، وضمان الامتثال للقوانين ،وتفسير النوايا القانونية، مما يتطلب تدخل محكم بشرى ،مما تتطلب آليات تحكيم مرنة، وفعّالة في هذا السياق يبرز التحكيم الإلكتروني بوصفه أداة ثورية قادرة على فض تلك المنازعات، **ومنها الأمثلة التالية:**

١- **صحة وجود عقود التجارة الإلكتروني**:يتحقق باعتراف القانون بالعقود المبرمة إلكترونيًّا، والتحقق من صحتها الذى يعتمد على استيفاء شروط العقد التقليدي وفق القانون، مع مراعاة الطبيعة الرقمية، **يعترف القانون بالعقود الإلكترونية بوصفها عقودا نافذة شرط استيفائها أركان العقد التقليدي من تراض ،وأهلية ،ومحل ،وسبب، مع مراعاة خصوصيتها الرقمية من خلال استخدام وسائل إلكترونية آمنة مثل التوقيع الإلكترونى المؤمن،والبيانات المشفرة، كقانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية 1996**[٤]،فيعتبر العقد الإلكتروني صحيحاً إذا تحقق التراضي بين الأطراف (إيجاب، وقبول) عبر وسائل إلكترونية، مع توفر نية التعاقد، وموضوع مشروع، وسبب مشروع، ويجب أن يتم توثيق العقد بطريقة تضمن سلامة البيانات ،وأمانها، مثل التوقيع الإلكتروني ،أو الوسائط المشفرة ، **ومن الأفضل** توثيق الإيجاب ،والقبول في العقود التي تتجاوز قيمتها مبالغ محددة ، بفيديو، أو مشاهد مرئية تجنباً لأي عيب من عيوب الإرادة.

---

(1) Statista (2022) *E-commerce worldwide - statistics & facts*. Available at: https://www.statista.com/topics/871/e-commerce/ (Accessed: 9 June 2025).

(٢) الدكتور صالح جاد المنزلاوي ، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨، ص١٠٩.

(3) Kevin. Ashley, *Artificial Intelligence and Legal Analytics*, Cambridge University Press, 2017, p. 45.
https://uncitral.un.org/

٢- **الالتزام بأحكام العقد الإلكتروني**: في حالات التأخير ،أو عدم التسليم ،أو التلاعب في البيانات[١]،والالتزام بأحكام العقد الإلكتروني يُعدّ ركيزة أساسية لضمان تنفيذه وفقاً للإرادة التعاقدية للأطراف، مما يتطلب هذا الالتزام التقيد بالشروط المتفق عليها إلكترونياً، سواء في تنفيذ الالتزامات الجوهرية كتسليم السلع ،أو الخدمات، أو الالتزامات الثانوية كالضمانات، أو شروط الدفع، ويجب أن يتم التعامل بمبدأ حسن النية، مع مراعاة الخصوصية التقنية للعقد، مثل حماية البيانات، والتوقيعات الإلكترونية، و**من الأفضل** توثيق حساب البائع ،والمستهلك على منصات التجارة الإلكترونية ،وتكليف تلك المنصات بتحري الدقة في التعامل مع الأطراف ،والتأكد من التزامها باتباع سبل الامن السيبراني.

٣- **إثبات العقد**: تتم عقود التجارة إلكترونيًا دون لقاء مباشر، مما يستلزم قواعد قانونية واضحة تحكم صحة هذه العقود ،وتنفيذها تعتمد على التفاعل الإلكتروني بين الأطراف مما يثير تحديات في إثبات صحة العقد، ويعقد تطبيق القوانين التقليدية[٢]، وفي التجارة الإلكترونية، يُعد **غياب اللقاء الشخصي** بين البائع ،والمشتري أحد أبرز التحديات التي تؤثر على تجربة المستهلك ،وثقة الطرفين على عكس التجارة التقليدية، حيث يمكن فحص السلع مباشرةً ،أو التفاوض وجهاً لوجه تعتمد المعاملات الرقمية على وصف المنتج عبر الصور، والفيديوهات ،والتقييمات مما قد يؤدي إلى **عدم التطابق بين التوقعات ، والواقع، ومن الأفضل إلزام منصات التجارة الإلكترونية** بالتأكد من سلامة وتطابق المنتج قبل إرساله للمستهلك.

٤- **سرعة التغير التقني**: تتطلب مرونة في القواعد القانونية لمواكبة التطورات المستمرة، و تُشكّل أحد أبرز السمات الجوهرية للتجارة الإلكترونية، مثل التوقيع الإلكتروني ،والرسائل الإلكترونية التي تحل محل التوقيع التقليدي، حيث تتطور التقنيات ،والمنصات الرقمية بوتيرة متسارعة تجعل التشريعات عاجزة عن مواكبتها في كثير من الأحيان.

---

(1) Jane. Winn, *Cyberlaw: Cases and Materials on the Internet, Digital Intellectual Property, and E-Commerce*, West Academic Publishing, 2014, p. 352

(2) Michael Furmst, *Cheshire, Fifoot and Furmston's Law of Contract*, Oxford University Press, 2017, p. 545

الفرع الثاني
دور المحكم البشري في نظام التحكيم الإلكتروني لحل منازعات عقود التجارة الإلكترونية

منصات التجارة الإلكترونية تستخدم الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساعدة لتحليل البيانات ،واتخاذ قرارات أولية، لكن الإنسان (الموظف) لا يزال يلعب دورًا في المراجعة النهائية في النزاعات المعقدة.

أولاً: مفهوم المحكم البشرى في التحكيم الإلكتروني: المحكّم البشرى هو شخص طبيعي[١]،في معظم التشريعات يُعيَّن بموجب اتفاق التحكيم، للفصل في نزاع معين بدلًا من المحكمة القضائية، ويشترط في المحكّم بحسب معظم القوانين، أن يكون شخصا طبيعيا ، ومستقلًا ،ومحايدًا ذا أهلية قانونية[٢] ، وثقة ،واستقلالية[٣]، وقادرًا على إصدار قرار مسبب يلتزم به الأطراف.

ثانياً: صفات المحكم البشري:

المحكم البشري يجب أن يكون محايداً ،ومستقلاً، ذا كفاءة ،وخبرة في مجال النزاع، وأن تتوافر فيه الشروط القانونية المحددة (كالأهلية ،والسلامة من الموانع)، مع الإلمام بالتقنيات الإلكترونية وآليات التحكيم الرقمي لضمان سير العملية بفعالية ،وعدالة، وفقاً للقواعد النظامية المطبقة مثل قانون التحكيم ،أو لوائح المؤسسات التحكيمية

ثالثاً: واجبات المحكم البشري في التحكيم الإلكتروني في فض منازعات التجارة الإلكترونية:

ضرورة احترام المحكم للقواعد الأساسية الإجرائية:

١: مبدأ احترام حقوق الدفاع:

يجب أن يسمع المحكم وجهة نظر الخصوم، بحيث إذا صـــدر الحكم دون سماعه كان

---

(١) المادة ٢٩ من القانون المدني المصري رقم ١٣١لسنة ١٩٤٨ الشخص الطبيعي تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا. وتنتهي بموته.

(٢) الدكتور فتحي والي ،المرجع السابق ذكره ، ص٣١٨

(٣) المادة الثامنة عشر من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧لسنة ١٩٩٤لا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكاً جدية حول حيدته أو استقلاله.

الحكم مشوباً بالإخلال بحق الدفاع[١]،ويحق للخصم في مناقشة خصمه فيما يقدمه[٢]،من وسائل دفاع ،ومستندات أثناء سير الخصومة ، ومن ثم فلا يحق لهيئة التحكيم أن تبني حكمها على وقائع ،وأدلة إثبات، ومستندات قدمها احد الخصوم ،ولم يطلع عليها الخصم الآخر ،ويناقشه فيها فإذا خالفت هيئة التحكيم مبدأ المواجهة بين الأطراف كان حكمها باطلاً[٣]،ويجب أن تمنح فرصة الدفاع كاملة للأطراف، **ومن الأفضل** أن يكون المحكم شخصا طبيعيا في المنازعات الكبيرة ،أو كجهة مراجعة للمحكم الآلي لتحقيق مبدأ احترام حقوق الدفاع الشخص الطبيعي فقط القادر على تحقيق هذا المبدأ، في القضاء العادي إهدار حق الخصم في الاطلاع ،أو الرد على ما قدمه خصمه يفتح باب الطعن أمام جهة قضائية أعلى.

ثانياً: مبدأ احترام المساواة:

المساواة في المعاملة بين الطرفين ،ويجب أن يتعامل الطرفان بالمساواة ، وتعطى الفرصة كاملة لكل خصم لعرض قضيته[٤]،ويعد مبدأ المساواة في المعاملة بين الخصوم[٥]،عنصرًا جوهريًا لتحقيق العدالة ،ويضمن ثقة الأطراف في قضاة التحكيم ،ويُعتبر انتهاك هذا المبدأ إذا سمح المحكم لأحد الخصوم بالحضور دون الآخر، مما يُضعف

---

(١) المادة ٩٨ من دستور جمهورية مصر العربية(حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول. واستقلال المحاماة وحماية حقوقها ضمان لكفالة حق الدفاع. ويضمن القانون لغير القادرين ماليًا وسائل الالتجاء إلى القضاء، والدفاع عن حقوقهم).

(٢) المادة ١١٥ قانون الإجراءات الجنائية المصري في ضوء قانون ١٥٣/٧٤ لسنة ٢٠٠٧.

(3) ICC Case No. 1434, Collection of ICC Arbitral Awards

(٤) المادة الثامنة عشرة من قانون الاونسيترال للتحكيم التجاري الدولي لعام ١٩٨٥ مع التعديلات ٢٠٠٦.

(٥) المادة ٣٣من قانون التحكيم المصري ٢٧لسنة١٩٩٤

١- تعقد هيئة التحكيم جلسات مرافعة لتمكين كل من الطرفين من شرح موضوع الدعوى وعرض حججه وأدلته ، ولها الاكتفاء بتقديم المذكرات والوثائق المكتوبة ما لم يتفق الطرفان ٠

٢- ويجب إخطار طرفي التحكيم بمواعيد الجلسات والاجتماعات التي تقرر هيئة التحكيم عقدها قبل التاريخ الذى تعينه لذلك بوقت كاف تقدره هذه الهيئة حسب الظروف ٠

٣- وتدون خلاصة وقائع كل جلسة تعقدها هيئة التحكيم في محضر تسلم صورة منه إلى كل من الطرفين ما لم يتفقا.

حقوق الدفاع ،ويُهدد نزاهة الإجراءات، ويُقلص فرص الخصوم في تقديم دفوعهم الإجرائية ،والموضوعية، بالإضافة إلى إلغاء الجوانب الإنسانية، والعدالة، و العفو ،والتسامح ،أو النظر الى الظروف المخففة علاوةً على ذلك، تتطلب العدالة الإجرائية أن تكون القرارات قابلة للتفسير ،والمراجعة ،**من الأفضل** أن يكون المحكم شخصا طبيعيا في المنازعات الكبيرة ،أو كجهة مراجعة للمحكم الآلي لتحقيق مبدأ احترام المساواة.

المبحث الثاني
إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي كمحكم في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

يشهد العصر الرقمي تطوراً متسارعاً في استخدام الذكاء الاصطناعي عبر مختلف المجالات، بما في ذلك النظام القضائي ، والتحكيم، حيث تبرز إمكانية توظيفه بوصفه وسيلة بديلة لحل المنازعات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية، التي تتسم بالسرعة ،والتعقيد التقني، ومع ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي بوصفه محكما إلكترونيا يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى قدرته على تحقيق العدالة، وضمان الحياد، وتفسير النصوص القانونية المرنة، ، مما يستدعي دراسة لإمكانات هذه التقنية ، لأن قدراته العقلية مهمة في كل صغيرة ،وكبيرة في حياتنا ، والذكاء الاصطناعي يعني ميكنة الذكاء الإنساني ،ودراسة قدراته العقلية، ومع التطور السريع في تقنيات المعلومات، برز استخدام الذكاء الاصطناعي هذه التقنيات في مجالات قانونية عديدة، من بينها التحكيم حيث أصبحت الأدوات الذكية قادرة على دعم عملية التحكيم الإلكتروني، وتحليل البيانات القانونية بسرعة ،ودقة تفوق القدرات البشرية ، ويأتي هذا التطور لوضع حلول فعالة، وسريعة في فض نزاعات عقود التجارة الإلكترونية، التي تتميز بكثافة البيانات ،وتعقيدها، فضلاً عن التحديات التقنية ،والأخلاقية التي قد تعوق فعاليته كبديل كامل للمحكم البشري.

سنقسم هذا الفصل كالتالي:

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للتحكيم في تسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: التحديات الواقعية للذكاء الاصطناعي بوصفه محكما في منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول
الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للتحكيم
في تسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولًا جذريًا في طرق إجراء المعاملات التجارية، حيث ظهرت عقود التجارة الإلكترونية بصفتها أحد أهم وسائل تبادل السلع ،والخدمات عبر الإنترنت، وتتميز عقود التجارة الإلكترونية بكونها إلكترونية التنفيذ ،والتوقيع، وغالبًا ما تعتمد على منصات عبر الحدود مثل Amazon وAlibaba [1]،ومع صعود الذكاء الاصطناعي طرفا فاعلا في منظومة التحكيم الإلكتروني، تبرز إمكانية توظيف تقنيات التعلم الآلي ،ومعالجة اللغات الطبيعية في تسريع الفصل في منازعات عقود التجارة الإلكترونية التي تتسم بالكم الهائل ،والتعقيد التقني غير أن هذا التحول يطرح إشكاليات قانونية ،وفلسفية عميقة تتعلق بمدى قدرة الخوارزميات على تفسير النصوص التعاقدية المرنة، وضمان العدالة الإجرائية، والحفاظ على المبادئ الأساسية للتحكيم من حياد ،وشفافية، وفي ظل غياب الوعي القانوني ،والمسؤولية الأخلاقية التي يتمتع بها المحكم البشري، أثار توظيف الذكاء الاصطناعي بوصفه محكّما في منازعات عقود التجارة الإلكترونية جدلاً واسعًا بين الفقهاء ،والباحثين، نظرًا لعدم وجود إطار قانوني واضح يضبط هذه المسألة، ويتطلب حسم مشروعية هذا الاتجاه تحليلًا لمفهوم المحكّم في القانون التجاري، ومقارنة ذلك بإمكانات الذكاء الاصطناعي.

سنقسم هذا المطلب كالتالي:

الفرع الأول: التكامل بين الذكاء الاصطناعي والتحكيم الإلكتروني في منازعات عقود التجارة الالكترونية.

الفرع الثاني: الواقع العملي لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني.

---

(1) Statista (2022) *E-commerce worldwide - statistics & facts*. Available at: https://www.statista.com/topics/871/e-commerce/ (Accessed: 9 June 2025).

الفرع الأول
التكامل بين الذكاء الاصطناعي والتحكيم الإلكتروني في منازعات عقود التجارة الإلكترونية

يواجه التحكيم التقليدي في منازعات عقود التجارة الإلكترونية تحديات كثيرة مثل التكلفة العالية[١]، والتأخير في إصدار القرارات، والحاجة إلى خبراء متخصصين، على سبيل المثال يمكن أن تستغرق إجراءات التحكيم التقليدية ما بين ١٢ إلى ١٨ شهرًا[٢]،وفي المقابل يقدم الذكاء الاصطناعي حلولًا مبتكرة من خلال منصات التحكيم الإلكتروني التي تعتمد على خوارزميات متقدمة لتحليل العقود، وتسوية المنازعات ،وهذا التحول يعزز كفاءة حل المنازعات.

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي هو قدرة الآلات على محاكاة الذكاء البشري في التعلم ، واتخاذ القرارات ،فهو فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى تصميم أنظمة قادرة على محاكاة التفكير البشري ،وأداء مهام تتطلب ذكاءً مثل الفهم، التعلم، اتخاذ القرار، وحل المشكلات[٣]،فهو عبارة عن تطوير، وتحديث لنظم ،وبرامج الحاسب لإعطائه القدرة على القيام بمهام تحاكي ما يقوم به العقل البشري فتصبح البرامج قادرة على التعامل بقدرات البشر من حيث طريقة التفكير، والتعلم، والفهم، أو هو محاكاة عمليات التفكير البشري بواسطة الآلات ،والبرمجيات، وخاصة أنظمة الكمبيوتر، للقيام بوظائف البشر للقدرة على القيام بمعاملات من خلال برامج[٤]،كالعقل البشري، ويشمل الذكاء الاصطناعي تقنيات متعددة كالتعلم

---

(1) Kevin. Ashley, *Artificial Intelligence and Legal Analytics*, Cambridge University Press, 2017, p. 45

(2) ICC (2023) *ICC Arbitration Statistics 2022*. Available at: https://iccwbo.org/dispute-resolution-services/statistics/ (Accessed: 9 June 2025).

(٣) الدكتور محمد عبد الرحمن، "الذكاء الاصطناعي: المفهوم والتطبيقات"، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص. ١٥.

(٤) مجدولين رسمي ،المسئولية المدنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ،جامعة الشرق الأوسط ،السنة ٢٠٢٢،ص٣٤.

الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية، وتحليل البيانات، فيهدف الذكاء الاصطناعي إلى تصميم أنظمة قادرة على اتخاذ القرار[١].

ثانياً: التحكيم بالذكاء الاصطناعي في نزاعات عقود التجارة الإلكترونية :

هو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمساعدة الأطراف ،والمحكمين في إدارة ،وتسوية نزاعات عقود التجارة الإلكترونية ،واتخاذ القرارات المتعلقة بها، بهدف زيادة الكفاءة، السرعة، والموضوعية، فهو مجال ناشئ يجمع بين قانون التحكيم ، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، فيعتبر وسيلة سريعة لتسوية نزاعات عقود التجارة الإلكترونية البسيطة.

ثالثاً: تقنيات الذكاء الاصطناعي:

مجموعة من الأدوات ،والأساليب التي تمكن الأنظمة الحاسوبية من محاكاة القدرات المعرفية البشرية، مثل التعلم، والاستنتاج، لحل المشكلات، كفهم اللغة، والإدراك البصري، واتخاذ القرارات، وهذه التقنيات لا تقتصر على تنفيذ الأوامر المبرمجة فحسب، بل تمتد لتشمل القدرة على تحليل البيانات الضخمة، بالتعرف على الأنماط، التكيف مع البيئات المتغيرة.

١ – معالجة اللغة الطبيعية : فهم اللغة البشر المنطوقة ،والمكتوبة ،والتفاعل معها.

٢ – التعلم العميق: نوع قوي من التعلم الآلي باستخدام شبكات عصبية معقدة .

٣– رؤية الحاسوب: قدرة الآلة على تحليل الصور ،ومقاطع الفيديو ،واستخراج المعلومات منها.

٤ – التنبؤ بالنتائج : تحليل البيانات ، والإحصاءات للتنبؤ بالنتائج المستقبلية[٢].

رابعاً: تعريف العقود الذكية في التجارة الإلكترونية:

هي عقود تُنفَّذ تلقائيًا عبر تقنية البلوك تشين عند تحقق شروط معينة بتكنولوجيا معلوماتية ترافق العقد التقليدي فهو عقد يبدأ ،وينتهي عبر تقنية البلوك تشين[٣])،فالعقد يتم

---

(١) الدكتور محمد عبد الرحمن، المرجع السابق ذكره، ص. ١٥.

(2)https://almawsoa.com/%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A/

(٣) الدكتور أحمد مصطفي الدبوسي ،بحث بعنوان(الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)،دولتا الكويت والإمارات نموذج دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ،العدد ٨ السنة ٢٠٢٠ ،ص٣٦٨ وما بعدها

من خلال تصميم برامج للحاسب قادرة علي أبرامة[١]،ويعرفها البعض[٢]،بأنها إجراء الاتفاقات عن طريق متعاقد ذكاء اصطناعي[٣]،بهدف إبرام العقد رقميا دون حاجة إلى وسيط، ويعرفها البعض بأنها العقود التي تتم بين طرفين عبر تقنية البلوك تشين مع التأكد من التزامات الطرفين[٤]،ومحاكاة لعقل الإنسان[٥]،فهي آلية تتضمن أصولا رقمية ، حيث يقوم بعض ،أوكل الأطراف بوضع الأصول، وفقا لصيغة تستند إلى بيانات معينة مشفرة[٦]،وتُعد العقود الذكية برامج حاسوبية تُنفذ تلقائيًا بناءً على شروط مبرمجة، مما يجعلها أساسية في منصات التجارة الإلكترونية.

خامساً: آليات الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني: مع انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي ظهر المحكم الآلي[٧]،ويمثل نقلة نوعية في مجال تحكيم عقود التجارة الإلكترونية، حيث يوفر أدوات تقنية حديثة تعزز من سرعة ،وفعالية الفصل في المنازعات، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي أداة واعدة لتحسين آليات التحكيم الإلكتروني، خاصة في تسوية النزاعات المعقدة ،والمتعلقة بعقود التجارة الإلكترونية، ويعكس دمج الذكاء الاصطناعي في التحكيم تحولًا جوهريًا في طريقة حل المنازعات، حيث يُمكن للذكاء

---

(١) مجلة غرفة أبها، مركز البحوث والدراسات، الذكاء الاصطناعي، السنة ٢٠٢١،ص٢٣

(٢) الدكتور محمد فتحي محمد إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ،جامعة المنصورة ،السنة ٢٠٢٢،ص١٠٢٦

(٣) منية نشناش، متعاقد الذكاء الاصطناعي ،شخص قانوني جديد، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد ٧،جامعة محمد الصديق،الجزائر،السنة٢٠٢٢،ص٤

(٤) الدكتور حسام الدين محمود محمد حسن ،العقود الذكية المبرمة عبر تقنية البلوك تشين، المجلة القانونية ،كلية الحقوق ،جامعة المنصورة ،لا يوجد سنة نشر ،ص١٠

(٥) مجدولين رسمي، المرجع السابق ذكره،ص٣٢.

(٦) منصور داود، القيمة القانونية للبلوك تشين في الإثبات ودورة نطاق التوثيق الرقمي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،العدد ٢،السنة٢٠٢١،ص٤

(٧) الدكتور إبراهيم سلامة أحمد شوشة، انعكاس الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التجارية على القانون التجاري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد العاشر العدد الثاني السنة٢٠٢٤،ص٢٥٠٥.

الاصطناعي تعزيز الكفاءة ،وتقليل التكاليف ،وتحسين دقة القرارات[١]،التي تصدر من فهم، وتحليل النصوص القانونية ،والبيانات المرتبطة بعقود التجارة الإلكترونية اليسيرة، مما يجعله أداة فعالة في معالجتها، بإصدار قرارات تحكيمية بناءً على خوارزميات متقدمة، مما يعزز كفاءة فض المنازعات[٢]،هذا التحول يتماشى مع متطلبات القانون التجاري لتسريع المعاملات.

١: **دور الذكاء الاصطناعي في تفسير عقود التجارة الإلكترونية**: يمكن للذكاء الاصطناعي تفسير الشروط المبرمجة في عقود التجارة الإلكترونية باستخدام تقنيات معالجة اللغة[٣]،لفهم ،وتحليل النصوص القانونية ،والمستندات ،والعقود بطريقة آلية[٤]، وتحليل التعليمات البرمجية، مما يتيح اكتشاف الأخطاء ،أو التناقضات، على سبيل المثال يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف عدم التوافق بين شروط عقود التجارة الإلكترونية ، والقوانين، والسوابق القضائية ،وأحكام التحكيم السابقة.

٢: **تحليل نصوص عقود التجارة الإلكترونية**: يساعد الذكاء الاصطناعي في فحص النصوص القانونية بسرعة[٥]، والكشف عن البنود التي قد تكون محل نزاع ،أو غير واضحة، ويمكن للذكاء الاصطناعي تحليل التعليمات البرمجية ،أو الأخطاء، مما يساعد في إصدار قرارات تحكيمية دقيقة[٦]،بالتنبؤ ببنود النزاع المحتملة ،وتقديم توصيات بصياغة بنود

---

(1) Kevin. Ashley, *Artificial Intelligence and Legal Analytics*, Cambridge University Press, 2017, p. 212.

(2) Katsh. & Rabinovich-Einy, O. (2017) *Digital Justice: Technology and the Internet of Disputes*. Oxford: Oxford University Press https://books.google.co.uk/books?hl=ar&lr=&id=7tU.

(٣) كريستيان يوسف ، المسئولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي ، منشورات الحلبى الحقوقية، السنة ٢٠٢٢ص٢٧.

(٤) الدكتور ناجح عبدالوهاب أحمد ، التطور الحديث للقانون الإداري في ظل الحكومة الإلكترونية، دار الجامعة ، مصر ، الإسكندرية ، ٢٠١٠ ، ص٣٦

(٥) فريدة عثمان ، الذكاء الاصطناعي مقارنة قانونية ، بحث منشور في جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠٢٠ المجلد ١٢، العدد ٢ ص ١٥٧

(6) Katsh,. & Rabinovich-Einy, O. (2017) *Digital Justice: Technology and the Internet of Disputes*. Oxford: Oxford University Press. https://books.google.co.uk/books?hl=ar&lr=&id=7tU

التحكيم على سبيل المثال، يمكن لخوارزميات تعلم الآلة اكتشاف عدم التوافق بين شروط العقد الذكي ،والقوانين المحلية، مما يعزز الامتثال القانوني في القانون التجاري، ويُعد هذا حلاً مبتكرًا لتسوية المنازعات البسيطة بسرعة ودقة.

٣:البحث القانوني المدعوم بالذكاء الاصطناعي:

يمكّن للمحكم الوصول السريع ،والدقيق إلى القوانين ، وإلى قاعدة بيانات ضخمة(١)،والأحكام ذات الصلة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالبحث الآلي، مما يختصر وقت البحث ،ويرفع كفاءة التحليل، وتُسهّل هذه الأدوات استخراج السوابق القضائية المشابهة، من خلال البحث في عدد هائل من السوابق القضائية، بفحص ملايين الوثائق ،والرسائل الإلكترونية بسرعة فائقة للعثور على الأدلة الأكثر صلة بالقضية.

٤: دور الذكاء الاصطناعي في توقع الأحكام وتطوير العدالة:

يساعد الذكاء الاصطناعي في توقع نتائج النزاع ،والتنبؤ بالقرارات(٢)،بناءً على بيانات مخزنة ،ويمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات ضخمة من الأحكام ،والسوابق القضائية لتوقع نتائج النزاعات القانونية بدقة عالية ووضع حلول(٣)، وذلك باستخدام خوارزميات التعلم الآلي ،ونمذجة البيانات هذه التقنية تُسهم في تعزيز العدالة التنبؤية، وتقديم رؤى استباقية للمحكمين لاتخاذ قرارات أكثر استنارة ،ويمكن للذكاء الاصطناعي تحليل المستندات القانونية ،وابتكار مستندات دقيقة مخصصة، مما يقلل الأخطاء البشرية ،ويوفر وقتًا كبيرًا في إعداد العقود.

---

(١) الدكتور عبد الله محمد المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، العدد ٢ السنة ٢٠٢١،ص٢٤٤.

(٢) الدكتور خالد ممدوح إبراهيم ،التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ،دار الفكر الجامعي ، السنة ٢٠٢٢،ص٣٨وما بعدها.

(٣) فاطمة أحمد عبد العزيز أحمد بلال ،دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة امام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة ماجستير كلية القانون جامعة قطر، السنة ٢٠٢٣،ص٤٤

الفرع الثاني
الواقع العملي لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني

يمثل الذكاء الاصطناعي نقلة نوعية في مجال تحكيم عقود التجارة الإلكترونية اليسيرة، حيث يوفر تقنية حديثة تعزز من سرعة ، وفعالية الفصل في المنازعات، ويتمتع استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني بعدة مزايا مهمة، منها:

أولاً: زيادة سرعة الفصل في نزاعات عقود التجارة الإلكترونية اليسيرة بالمحكم الآلي: يُعد الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لتسريع الفصل في منازعات عقود التجارة الإلكترونية[١]، حيث يمكنه معالجة كميات هائلة من البيانات في ثوانٍ، مقارنة بأشهر في التحكيم التقليدي، على سبيل المثال، منصات التحكيم الإلكتروني مثل eBay Resolution Center تستطيع حل المنازعات في غضون ٤٨ ساعة باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وهذه السرعة تتماشى مع طبيعة التجارة الإلكترونية السريعة، حيث تتطلب المعاملات حلولاً فورية للحفاظ على الثقة بين الأطراف، وتُعد السرعة في القانون التجاري عاملاً حاسماً لتقليل التكاليف الاقتصادية الناتجة عن تأخير التسويات[٢].

المحكم الآلي يصدر قرارات تحكيمية بسرعة تفوق التحكيم التقليدي بكثير، عندما يفتح العميل ،أو البائع نزاعًا، تقوم منصة التجارة الإلكترونية بجمع ،وتحليل كميات هائلة من البيانات كتتبع الشحنة، وسجل اتصالات الطرفين، وصور المنتج المقدمة كدليل، وسجل البائع ،والأداء السابق، ومقارنة النزاع الحالي بآلاف النزاعات المماثلة السابقة للتنبؤ بالنتيجة الأكثر عدالة، وتحليل المشاعر فحص محادثات البائع مع العميل للكشف عن سوء الخدمة، وتحليل الصور التأكد من أن الصور المقدمة تظهر منتجًا تالفًا ،أو مختلفًا عن الوصف **لذلك يتفوق المحكم الآلي في تسوية منازعات منصات التجارة الإلكترونية اليسيرة ، لوضوح المشكلة ،وتكراراها.**

---

(١) المرجع السابق ذكره

(2) G. (2021) *International Commercial Arbitration*. 3rd edn. Alphen aan den Rijn: Kluwer Law International https://www.business-in-a-box.com/docs/?q=arbitration-contract&a=arbitration-

مثال :**إصدار قرار تحكيم سريع بالذكاء الاصطناعي في منازعات عقود التجارة الإلكترونية**:

مثال (١): **عدم وصول الشحنة مع وجود تتبع للشحنة يثبت تسلم المشتري**:

يمكن للمحكم الآلي إصدار قرار فوري لصالح العميل ،أو البائع تلقائيًّا، كعميل يطلب استرداد أمواله لأنه لم يستلم المنتج، وبنظام التتبع بالذكاء الاصطناعي حلل النظام GPS الخاصة بتسليم الشحنة ،وجد أنها سُلّمت على بعد ٥ كم من عنوان العميل كما أن صورة إثبات التسليم كانت غير مثبتة، بناءً على بيانات التتبع GPS، التي لا تتطابق مع عنوان التسليم الموجود في الطلب، يُحكم تلقائيا المحكم الآلي للعميل باسترداد المبلغ بالكامل، نجد سرعة التحكيم الاصطناعي في تلك المنازعات اليسيرة ،التي لا تحتوى على تفاصيل معقدة، ولكن وارد حدوث خلل في نظام التتبع ،أو أي نظام آخر هنا يتدخل المحكم البشري.

ثانياً: **تقليل التحيز البشري في الفصل في منازعات عقود التجارة الإلكترونية بالذكاء الاصطناعي**: على خلاف المحكّمين البشريين، لا يتأثر الذكاء الاصطناعي بالضغوط النفسية، أو المصالح الشخصية ،أو الانحيازات الثقافية إذ تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على معايير موضوعية ، ومستندة إلى البيانات[١]،وعلى عكس المحكّمين البشريين ، لا يتأثر الذكاء الاصطناعي بالضغوط النفسية، أو المصالح الشخصية ،أو الانحيازات الثقافية فإذا ما بُرمج بطريقة صحيحة ،وشفافة، فإنّه يمكن أن يقدّم درجة عالية من الحياد ،والموضوعية، وهي من المتطلبات الأساسية لأي نظام تحكيم عادل[٢]،وتعتبر الحيادية أهم صفات المحكم ،ومن أهم أسباب ردة ،فلا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكا في جديته[٣]،أو استقلاله[٤]،**وفي بعض الحالات نجد المبرمج قد يتأثر**،

---

(1) Richard Susskind, *Tomorrow's Lawyers*, Oxford University Press, 2013, p. 58 https://academic.oup.com/oxford-law-pro/book/60058?login=false.

(2) Karen Yeung, "Algorithmic Regulation: A Critical Interrogation," *Regulation & Governance* ttps://www.academia.edu 38739537/ rticle_Review_Algorithmic_Regulation_a_critical_interrogation_by_Karen_Yeung, Vol. 12, 2018, pp. 505–523.

(٣) محكمة استئناف القاهرة ، الدائرة ٩١ تجاري ، الدعوى رقم ١٦٠/ ١٢٠ق جلسة ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣)

(٤) ١ – لا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكا حول جديته أو استقلاله .

وينحاز لبعض القضايا، ويصمم برنامجا متأثرا بأفكاره ،لذلك من الأفضل لضمان حيادية برامج المحكم الآلي، أن يتم تصميمها تحت إشراف هيئة استشارية مستقلة مكونة من ثلاثة خبراء على الأقل، تجمع بين الخبرة التقنية والنزاهة، وذلك لتجنب التحيز البشري الذي قد ينشأ عن المصالح الشخصية ،أو المواقف المسبقة فالتصميم الفردي لهذه البرامج قد يجعلها عرضة للتأثيرات الخارجية، مما يُضعف مصداقيتها، بينما التعددية في الهيئة المشرفة تُسهم في تحقيق التوازن ،والشفافية، وخضوعهم للمراقبة ،والإشراف من الهيئات المختصة بصفة دورية لضمان نزاهة ،واستقلال التحكيم الاصطناعي.

ثالثاً: تقليل تكاليف الفصل في منازعات عقود التجارة الإلكترونية بالمحكم الآلي :

يُقلل المحكم الآلي من تكاليف التحكيم بشكل كبير، حيث يلغي الحاجة إلى جلسات حضورية، ويقلل من الاعتماد على هيئات تحكيم متعددة الأعضاء[١]،وفي سياق التجارة الإلكترونية، حيث تكون قيمة المنازعات أحيانًا منخفضة (مثل منازعات المستهلكين)[٢]،وهذا يعزز إمكانية الوصول إلى العدالة بسبب تقليل الحاجة للجلسات التقليدية، والاجتماعات المتكررة، وتشير دراسة حديثة إلى أن استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تسوية المنازعات قد يخفض تكلفة الإجراءات بنسبة تصل إلى ٦٠٪، مقارنةً بالتحكيم البشري، ويرفع من معدل إغلاق القضايا خلال أسابيع بدلاً من أشهر، أو

---

٢ – ولا يجوز لأي طرفي التحكيم رد المحكم الذي عينه أو اشترك في تعيينه إلا لسبب تبينه بعد أن تم هذا التعيين .المادة ١٨ من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤

(1) Schmitz, A.J. & Rule, C. (2019) *The New Handshake: Online Dispute Resolution and the Future of Consumer Protection*. Chicago: American Bar Association
https://digitalcommons.nyls.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2582&context=fac_articles_chapters

(2) ICC (2023) *ICC Arbitration Statistics 2022*. Available at: https://iccwbo.org/dispute-resolution-services/statistics/ (Accessed: 9 June 2025).

سنوات[١]،ما يسهم في تقليص التكاليف على الأطراف، خاصة في النزاعات التجارية منخفضة القيمة[٢].

مثال: نزاع منتج غير مطابق للوصف أو الصور :

الواقعة: عميل يشتكي أنه اشترى هاتفا جديدا وصل إليه به خدوش واضحة، أو هاتف آخر.

تحليل المحكم الآلي يقارن المحكم الآلي الصور التي قدمها العميل مع صور البائع على منصة التجارة الإلكترونية باستخدام تقنية مقارنة الصور وجدت الخوارزمية أن الخدوش في صور العميل غير موجودة في صور البائع الأصلية، أو الجهاز مختلف، وبناءً على تحليل الصور المقارن، الذي أظهر وجود تلفيات، أو جهاز آخر، يُحكم المحكم الآلي للعميل بالحق في إرجاع المنتج ،واسترداد كامل المبلغ، **لذلك يفضل المحكم الآلي في تلك المنازعات مقارنة** بسعر المنتج اللجوء للمحكم التقليدي يكلف العميل مبالغ كبيرة.

رابعاً: تحسين دقة القرارات في منازعات عقود التجارة الإلكترونية بالمحكم الآلي: من خلال استخدام قواعد بيانات ضخمة ، وسجل قرارات سابقة[٣]،فبمجرد حدوث إخلال بالعقد، يمكن لنظام التحكيم الآلي أن يصحح تلقائيًا، ويصدر حكمًا يُنفَّذ مباشرة دون الحاجة لأي تدخل بشري.

مثال :نزاع على إرجاع منتج للبائع:

الواقعة: بائع يرفض رد مبلغ منتج أعاده العميل بحجة أنه استخدمه ،وأتلفه.

تحليل المحكم الآلي يحلل المحكم الآلي سجل إرجاع العميل (هل لديه سجل في الإرجاع)، وتوقيت الإرجاع تم الموعد المسموح ،ووصف البائع للعيب، ويفصل بدقة بناء

---

(1) Richard Susskind, *Online Courts and the Future of Justice*, Oxford University Press, 2019, p. 140 https://academic.oup.com/oxford-law-pro/book/41081?login=false.

(2) Pablo Cortés, *Online Dispute Resolution for Consumers in the European Union*, Routledge, 2010, p. 77https://www.taylorfrancis.com/books/oa-mono/10.4324/9780203847756/online-dispute-resolution-consumers-european-union-pablo-cort%C3%A9s

(3) Kevin D. Ashley, *Artificial Intelligence and Legal Analytics*, Cambridge University Press, 2017, p. 180 https://www.law.pitt.edu/people/kevin-d-ashley.

على التحليل على أحقية العميل في رد الثمن ، **النزاعات السابقة تصل لمرحلة تحتاج إلى المحكم البشري عندما تتعقد الأمور، بمجرد رفض البائع ،أو تعنت المشتري يصطدم المحكم الآلي بالخلاف.**

المطلب الثاني
التحديات الواقعية للذكاء الاصطناعي كمحكم في منازعات عقود التجارة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الإلكتروني تحديات قانونية ،وتقنية مهمة حيث تتسم منازعات عقود التجارة الإلكترونية بخصائص فريدة تتطلب فهمًا تقنيًا، وقانونيًا دقيقًا، وتشمل التحديات القانونية التي تواجه منازعات عقود التجارة الإلكترونية قضايا الاختصاص القضائي، والاعتراف بالقرارات عبر الحدود، وحماية البيانات الشخصية[1]،تتراوح بين تحديات الشرعية القانونية لقرارات الذكاء الاصطناعي أمام المحاكم الوطنية، ومخاطر التحيز الخوارزمي الناتج عن نقص البيانات ،أو عدم شفافية النماذج، وصولاً إلى إشكالية المساءلة القانونية عند وقوع أخطاء في القرارات كما يثير هذا النموذج الجديد تساؤلات جوهرية حول مدى توافقه مع المبادئ الأساسية للتحكيم، مثل سرية الإجراءات ،وحياد المحكم، خاصة في ظل غياب إطار تنظيمي دولي موحد يحكم هذه التقنيات، و تبرز هذه الدراسة هذه التحديات عبر تحليل للمعوقات التقنية ،والقانونية، مع اقتراح حلول عملية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال ، دون المساس بضمانات العدالة ،والنزاهة التي يقوم عليها النظام ،ويُضاف إلى ذلك غياب إطار قانوني موحد لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التحكيم، مما يثير تساؤلات حول شرعية القرارات الصادرة عن الأنظمة الآلية.

سنقسم هذا المطلب كالتالي:

الفـرع الأول: التحـديات القانونيـة والتقنيـة المرتبطـة باسـتخدام الـذكاء الاصـطناعي كمحكم في منازعات عقود التجارة الالكترونية.

الفرع الثاني: فعالية المحكم الآلي في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

---

(1) Lew, J.D.M., Mistelis, L.A. & Kröll, S.M. (2019) *Comparative International Commercial Arbitration*. The Hague: Kluwer Law International https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9789041173775_A42018679/preview-9789041173775_A42018679.pdf

الفرع الأول
التحديات القانونية والتقنية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي كمحكم في منازعات عقود التجارة الإلكترونية

تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني تحديات قانونية مثل تحديد المسؤولية عن الأخطاء في العقود الذكية على سبيل المثال إذا أدى خطأ برمجي إلى قرار تحكيمي غير عادل، فإن تحديد المسؤولية بين المطو ،والأطراف يتطلب إطارًا قانونيًا واضحًا، وصعوبة تنفيذ القرارات في بعض الدول بسبب اختلاف الأنظمة القانونية([١]).

أولاً: التحديات القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي كمحكم في منازعات عقود التجارة الالكترونية.

١. **فراغ التنظيم القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي كمحكم الكتروني**: لا تزال معظم التشريعات عاجزة عن توفير إطار قانوني صريح يُنظّم توظيف الذكاء الاصطناعي[٢]،كمحكّم، كما أن الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، لم تُصمَّم للتعامل مع محكم غير بشري، مما يثير إشكالات تتعلق بنفاذ هذه الأحكام خارج الدولة الصادرة فيها[٣]،وقد يرفض القضاء في بعض الأنظمة الاعتراف بحكم صادِر عن كائن غير بشرى على اعتبار أن هذا يخالف النظام العام ،أو مبادئ العدالة، [٤]،ولا تزال معظم التشريعات عاجزة عن توفير إطار قانوني صريح يُنظّم تعيين الذكاء الاصطناعي كمحكّم، أو يضبط شروط،،**ومن الأفضل** طرح نموذج تشريعي مرن يتيح توظيف الذكاء الاصطناعي في المنازعات التجارية البسيطة (ذات القيمة المحدودة)، ومع وضع ضوابط صارمة.

---

(1) Susskind, R. (2018) *Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future*. 2nd edn. Oxford: Oxford University Presshttps://academic.oup.com/oxford-law-pro/book/60058?login=false

(٢) الدكتور أيمن محمد الأسيوطي ، الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي ، ط١ ، دار مصر للنشر والتوزيع ،السنة ٢٠٢٠، ص٢٣

(3) UNCITRAL, *Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards* (New York, 1958) https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789210583183.

(4) Mireille Hildebrandt, *Law and Technology*, Routledge, 2015, p. 200 https://academic.oup.com/spp/article-abstract/44/4/579/3806863?login=false.

٢. **الشرعية القانونية لقرارات التحكيم الصادرة عن الذكاء الاصطناعي**: تثير قرارات التحكيم الصادرة عن الذكاء الاصطناعي تساؤلات حول مدى التزامها بالمعايير القانونية، خاصة في ظل غياب تعريف واضح للمحكّم الآلي في اتفاقية نيويورك[١]،ويتطلب الاعتراف بقرارات الذكاء الاصطناعي كقرارات تحكيمية ملزمة تعديل الإطار القانوني ليشمل تعريفًا للمحكّم الآلي[٢]، **ومن الأفضل** إصلاح الإطار القانوني للدول ،ومراجعته ،وتعديل قوانين التحكيم الحالية لتتواكب مع استخدام الذكاء الاصطناعي، لتنفيذ قرارات المحكم الآلي.

٣. **المسؤولية القانونية عن القرارات التحكيمية الخاطئة الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي**: إذا ما صدر قرار تحكيمي خاطئ عن نظام ذكاء اصطناعي، وأدى إلى ضرر لأحد الأطراف[٣]،وفى ظل الغياب التشريعي للذكاء الاصطناعي يجعل من الصعب تحميله المسؤولية[٤]،**ويجب تحديد مسؤولية مصمم البرنامج** بشكل واضح في حال وجود عيوب في التصميم، وذلك لتنظيم المساءلة القانونية ،ومنع إقامة دعاوى المسؤولية ضد أطراف أخرى غير مسؤولة، اذ قد يؤدي ذلك إلى عدم اقبال الأطراف إلى اللجوء إلى المحكّم الآلي ، **ومن الأفضل** سن تشريعات متخصصة تنظم التحكيم بالذكاء الاصطناعي، ومع تحديد مسؤوليات كافة الأطراف ،والجهات المشغلة للأنظمة لتحقيق مبادئ الشفافية، المساءلة، وحماية حقوق الأطراف، بتطوير أطر قانونية استباقية تواكب تحديًدا حديثًا هو

---

(١) اتفاقية نيويورك١٩٥٨ للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها
https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/new-york-convention-a.pdf

(2) Katsh, E. & Rabinovich-Einy, O. (2017) *Digital Justice: Technology and the Internet of Disputes*. Oxford: Oxford University Press
https://academic.oup.com/book/27240?login=false

(3) Matthew U. Scherer, "Regulating Artificial Intelligence Systems: Risks, Challenges, Competencies, and Strategies," *Harvard Journal of Law & Technology*, Vol. 29, No. 2, 2016, p. 373
https://jolt.law.harvard.edu/articles/pdf/v29/29HarvJLTech353.pdf.

(٤) الدكتور محمد عرفان الخطيب ، المسؤولية والذكاء الاصطناعي ، إمكانية المساءلة ، دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون الفرنسي ، مقال منشور في مجلة كلية القانون العالمية ، السنة الثامنة ، العدد ١ ، السنة ٢٠٢٠

استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم فهذه التشريعات **يجب أن تحدد المسؤولية القانونية بشكل واضح، لا سيما على الجهة المشغلة للخوارزمية، وليس المطور فقط، لسد أي ثغرة مساءلة، والهدف الجوهري هو بناء ثقة في التقنية عبر إلزامها بمبادئ العدالة الأساسية الشفافية في عمل الخوارزمية ،وإمكانية مراجعة قراراتها، وبالتالي ضمان حماية حقيقية للأطراف ،وحصانة للعملية التحكيمية ذاتها.**

٤. **صعوبة تقنين القيم الإنسانية والعدالة في الخوارزميات في التحكيم الاصطناعي**: يؤثر الذكاء الاصطناعي على المبادئ الأساسية [١]،وبالرغم من التقدم التقني تبقى القيم الإنسانية مثل العدالة ،والرحمة، والنية، والظروف الشخصية عوامل لا يمكن للمحكم الألى معالجتها بالشكل الذي يفعله البشر.

٥. عدم **توافر الأهلية القانونية في أنظمة التحكيم بالذكاء الاصطناعي**: تعرف الأهلية بأنها كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية، ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية [٢]،وتشترط القواعد التقليدية لصحة إبرام العقد صدور الإرادة فيها من ذي الأهلية[٣])، أي صلاحيته لإبرام تصرفات قانونية [٤]،واشترطت ذلك سائر أنظمة ،وتشريعات التحكيم بوجوب توافر الأهلية القانونية [٥]،ولا يجوز أن يكون المحكم قاصرا ،أو محجورا حيث تعد مسألة الأهلية شرطًا جوهريًا لصحة العملية التحكيمية[٦]،عبر

---

(١) الدكتور محمد فتحي محمد إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، السنة ٢٠٢٢،ص١١١٧.

(٢) المادة ٤٤ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

(٣) الدكتور محمد حسين منصور ،نظرية الحق، منشأة المعارف ،السنة١٩٩٨،ص٢٤٨

(٤) الدكتور عبد الرزاق السنهوري، علم أصول القانون، مطبعة فتح الله إلياس نوري، السنة ١٩٣٦،ص١٨٦.

(٥) المادة السادسة عشر من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧لسنة ١٩٩٤ لا يجوز أن يكون المحكم قاصراً أو محجوراً عليه أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بسبب شهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.

(٦) المادة ١٦ من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧لسنة ١٩٩٤ لا يجوز أن يكون المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بسبب شهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.

الإنترنت، سواءً بالنسبة لأطراف النزاع [١]،أو المحكمين، فعدم توافر الأهلية القانونية الكاملة لأي من الأطراف عند توقيع اتفاق التحكيم يُعد سببًا لبطلانه، ويترتب على ذلك بطلان حكم التحكيم الصادر في المنازعة التجارية، وفي سياق التحكيم بالذكاء الاصطناعي، تبرز إشكالية جوهرية تتمثل في **انعدام الأهلية القانونية للمحكم الآلي ، إذ يفتقر إلى الصفات الشخصية (كالتمييز ،والإرادة) التي تشترطها التشريعات الوطنية** ،والدولية في المحكم البشري، مما يهدد شرعية القرارات الصادرة عنه ويُثير تساؤلات حول الاعتراف بها قضائيًا، هذه الإشكالية تُلقي بظلالها على مدى قابلية التوثيق القانوني للتحكيم الذكي في غياب إطار تشريعي.

ومن الطبيعي أن من يفصل في منازعات الأشخاص أن يكون قادرا على التمييز لإصدار قرار عادل، والمحكم الآلي يفتقد الأهلية القانونية التي تعتبر أساس المسؤولية القانونية، إذ إن عدم توافرها يُفقد الحكم شرعيته فالمحكم الذي يفتقد الأهلية يفتقد أيضًا أساس المسؤولية القانونية عن قراره، مما يجعل حكمه معيبًا في أصله، وبالتالي، يصبح القرار قابلاً للطعن فيه ،أو إلغائه لانعدام أحد الدعائم الأساسية للعدالة النزيهة.

٦. **انتهاك القواعد الآمرة في التحكيم بالذكاء الاصطناعي**: يثير التحكيم الاصطناعي مخاوف جدية لدى الأطراف الضعيفة في عقود التجارة الإلكترونية (وخاصة المستهلكين)، حيث ينبع قلقهم الأساس من احتمال **تجاوز التحكيم الاصطناعي للقواعد**

---

(١) المادة (٥٣)من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧لسنة١٩٩٤

١ - لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية :-

أ- إذا لم يوجد اتفاق تحكيم أو كان هذا الاتفاق باطلا أو قابلا للأبطال أو سقط بانتهاء مدته ٠

ب- إذا كان أحد طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقد الأهلية أو ناقصها وفقا للقانون الذى يحكم أهليته ٠

ج - إذا تعذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إعلانه إعلانا صحيحا بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته

الآمرة[١]،المنصوص عليها في القانون الوطني الحامي لهم ،حيث تظهر تحديات تقنية في برمجة هذه القواعد الآمرة، فضلاً عن صعوبة خضوع النظام الآلي للمساءلة القانونية عند انتهاكها، وهذه المعضلة تضع علامات استفهام كبرى حول مدى ملاءمة التحكيم الاصطناعي لتسوية منازعات المستهلكين، ما لم يتم تطوير ضمانات كافية لاحترام النظام العام ،والقوانين الحمائية.

ثانياً: التحديات التقنية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي كمحكم في منازعات عقود التجارة الإلكترونية:

١. **إشكالية تسبيب وقابلية تفسير قرارات الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني:** يجب أن يكون حكم التحكيم مسببا[٢]، والغاية الأساسية من تسبيب الأحكام بصفة عامة هو توفير الرقابة على عمل المحكم، والتحقق من حسن استيعابه وقائع النزاع ،ودفاع طرفيه ،والوقوف على أسباب قضاء المحكمة فيها ، لا مجرد استكمال شكل الأحكام باعتبارها ورقة من أوراق المرافعات ، وضرورة تسبيب أحكام المحكمين حتى تتمكن المحكمة في مقام دعوى بطلان الحكم من بسط رقابتها على الحكم[٣]، وخلو الحكم من

---

(١) القواعد الآمرة هي مجموع القواعد القطعية الباتة التي لم يجز المشرع للأفراد مخالفتها، فهي القواعد التي تجبر الأفراد على إتباعها، واحترامها،ولا تستطيع أراده الأفراد الاتفاق علي مخالفتها الدكتور حسن كيرة، أصول القانون، دار المعارف بمصر، السنة ١٩٥٧ص٣٠٤.

(٢) المادة ٤٣ من قانون التحكيم المصري ٢٧ لسنة ١٩٩٤يصدر حكم التحكيم كتابة ويوقعه المحكمون وفى حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد يكتفى بتوقيعات أغلبية المحكمين بشرط أن يثبت في الحكم أسباب عدم توقيع الأقلية ٠ويجب أن يكون حكم التحكيم مسببا إلا إذا اتفق طرفا التحكيم على غير ذلك أو كان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم لا يشترط ذكر أسباب الحكم ٠ويجب أن يشتمل حكم التحكيم على أسماء الخصوم وعناوينهم وأسماء المحكمين وعناوينهم وجنسياتهم وصفاتهم وصورة من اتفاق التحكيم وملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستنداتهم ومنطوق الحكم وتاريخ ومكان إصداره وأسبابه إذا كان ذكرها واجبا ٠

(٣) الغاية الأساسية من تسبيب الأحكام بصفة عامة هو توفير الرقابة على عمل القاضي ، والتحقق من حسن استيعابه وقائع النزاع ودفاع طرفيه ، والوقوف على أسباب قضاء المحكمة فيها ، لا مجرد استكمال شكل الأحكام باعتبارها ورقة من أوراق المرافعات ، فإنه لا نزاع في ضرورة تسبيب أحكام المحكمين حتى

الأسباب يبطله، والتسبيب غير الجدي ،أو المجمل الذي يصلح لكل طلب مساو لعدم التسبيب[١]،ومن أبرز الانتقادات الموجهة للتحكيم القائم على الذكاء الاصطناعي هو افتقاده للشفافية، لا يوضح كيف توصل إلى نتائجه ففي إطار التحكيم، فمن الضروري أن يكون الحكم مسببًا وواضحًا، ويُمكن مراجعته ،أو الطعن فيه عند الاقتضاء[٢]،وعدم قدرة الأطراف ،أو المحاكم على فهم منطق القرار يُعد انتهاكًا صريحًا لمبدأ "العدالة الإجرائية"، الذي يُعد ركنًا أساسيًا في أي نظام قضائي ،**ويجب** أن تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التحكيم على ضمان الشفافية، وقابلية التفسير للقرارات التي تصدر عنها، ويتعين على الدول وضع آليات قانونية لضمان إمكانية مراجعة هذه القرارات من خلال التحليل البشري في حال وجود طعون، حيث إن غموض قرارات الذكاء الاصطناعي ينتهك مبدأ العدالة الإجرائية، الذي يقضي بضرورة فهم الأطراف للقرارات المرفوعة ضدهم، لذا يجب أن تكون أنظمة التحكيم قابلة للتفسير لضمان الشفافية، وإمكانية المساءلة، **لذا يجب فرض آليات تسمح بمراجعة بشرية لهذه القرارات لتصحيح أي خطأ ،وتحقيق الضمانات القضائية الأساسية**.

تتمكن المحكمة- في مقام دعوى بطلان الحكم- من بسط رقابتها على الحكم وصحته وخلوه من أوجه العواء التي تبطله حتى يقتنع المطلع على الحكم بعدالته ويمكن المحكمة في دعوى البطلان من مراقبة صحة الحكم وخلوه من العوار المبطل له- وحتى لا ينقلب التحكيم إلى وسيلة تحكمية ولذلك كله فإن خلو الحكم من الأسباب هو عيب شكلي يؤدي إلى بطلانه- ويعتبر الحكم معدوم الأسباب إذا كان التسبيب مشوها أو غامضا أو مبهما أو عاما مجملا يصلح لكل طلب كقول المحكمة مجملا إن المدعى أثبت ما يدعيه من ملكية العين المتنازع عليها دون أن تبين الأدلة التي استندت إليها ، ، كذلك يعتبر الحكم خلوا من الأسباب إذا كان التسبيب خاطئا أو ناقصا (دعوى بطلان حكم التحكيم ، استئناف رقم ٢٢٤٠/ ١١١ق (الدائرة ٦٣ تجاري) جلسة ٢٢/ ٢/ ١٩٩٥)

(١) محكمة استئناف القاهرة (القضية رقم ٢٦/ ١١٤ق تحكيم تجاري ، الدائرة ٦٣جلسة ١٨/ ٢/ ١٩٩٨)

(2) Frank Pasqual, *The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and https://books.google.com.eg/books/about/The_Black_Box_Society.html?id=ll3rBQAAQBAJ&redir_esc=y Information*, Harvard University Press, 2015.

٢. **ضمانات سرية التحكيم الإلكتروني في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي:**

يجب حماية بيانات الخصوم [١]،لنجاح تحكيم عقود التجارة الإلكترونية الأمن عبر منصات التحكيم الإلكتروني [٢]،حيث تعد صيانة ،وحفظ سرية التحكيم أحد الشروط الجوهرية لنجاح عملية التحكيم الإلكتروني، والإقبال عليها ، وقد عملت مراكز التحكيم الإلكترونية على صيانة ذلك بتضمينها نصوصاً تحفظ سرية أية معلومة تتعلق بالنزاع لتؤكد على كل من يطلع عليها تعهده بعدم نشر ما اطلع عليه ،وخصوصاً من الشهود ،والخبراء[٣]،ولكن المشكلة تكمن في فرض تحدٍّ آخر ألا **وهو الاختراق القادم من الخارج عن طريق المتطفلين ، وهم من يقتحمون خصوصيات الغير لمجرد إشباع الفضول ، وكذلك المخربين ممن يبحثون عن ضحايا يوقعون بهم مثل سرقة أرقام بطاقات الائتمان** ،أو بطاقات الدفع الإلكتروني ،واستغلالها ، والحل المطروح حالياً يكمن في تشفير البيانات المحفوظة ،والمتبادلة بصورة تمنع من قراءتها إلا من قبل المرسل إليه[٤]،**لذا يجب** أن الالتزام م بإجراءات الأمن السيبراني في التحكيم الاصطناعي لحماية بيانات الخصوم.

---

(١) الدكتور / حسن الصاوي، الدكتور/ خالد الشلفان ،امن الشبكات والنظم المفاهيم والتقنيات ،لا يوجد دار نشر ،السنة ٢٠١٣،ص٢٤.

(٢) الدكتور/ عبد العزيز فتحي العلواني، حماية المستهلك الإلكتروني وفق نظام التجارة الإلكترونية، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية ،العدد السابع ،السنة ٢٠٢١،ص٣٠.

(٣) المادة ٢-١-١٦المبادئ المتعلقة بالعقود التجارية الدولية ٢٠١٣المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص(يونيدروا).

(٤) الدكتور عصام عبد الفتاح مطر ، التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ٢٠٠٠ ، ص ٣٠٠ .

الفرع الثاني
فعالية المحكم الآلي في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية

على الرغم من الجدل القانوني ،والنظري حول مشروعية ،وجدوى الذكاء الاصطناعي كمحكّم، فإن الواقع العملي يشهد بالفعل استخدامًا متزايدًا في المنازعات الصغيرة ،والمتكررة في بيئات التجارة الإلكترونية.

أولاً: الطبيعة القانونية للمحكّم وحدود استبداله بذكاء اصطناعي:

تواجه فكرة استبدال المحكم البشري بالذكاء الاصطناعي إشكالية قانونية جوهرية تتمثل في عدم اعتراف معظم الأنظمة القانونية بما فيها العربية بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مما يحول دون إضفاء الصفة الشرعية على قراراته التحكيمية فالقوانين تشترط أن يكون المحكم "شخصاً طبيعياً" ذا أهلية كاملة كما في التشريع المصري[١]،هو الشخص الطبيعي الذي يتم اختياره وفقا لإرادة الأطراف ،أو حكم القانون ، ويشارك في نظر منازعة التحكيم ،والحكم فيها ، بصوت معدود في المداولة ،والتوقيع على الحكم الذي يصدر بهذه الصفة الشخص[٢]،بينما يفتقر الذكاء الاصطناعي للإرادة القانونية المستقلة ،والقدرة على تحمل المسؤولية المدنية، ورغم بعض المبادرات الرقمية (كمحكمة دبي الذكية)، تظل هذه التجارب في مرحلة مبكرة[٣].

ثانياً: مدى امتثال الذكاء الاصطناعي لقواعد التحكيم الإجرائية:

حتى مع افتراض قبول تعيين الذكاء الاصطناعي كمحكّم، تبقى مسألة امتثاله لقواعد التحكيم الإجرائية عائقًا كبيرًا، ومنها:

---

(١) المادة ١١ من قانون التحكيم المصري ٢٧لسنة ١٩٩٤ .

(٢) محكمة استئناف القاهرة(القضية رقم ٧١/ ١١٥ق تحكيم تجاري ، الدائرة ٩١ ،جلسة ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٣)

(3)https://www.academia.edu/82913137/NO_12_2022_Anthropological_Researches_and_Studies_LASTuc-sb-sw=19706408 Thomas Schultz, "Personality of Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personhood," *Law, Innovation and Technology*, Vol. 10, No. 2, 2018, p. 230.

١ـ تحديات تطبيق إجراءات الاستماع للطرفين في التحكيم بالذكاء الاصطناعي:

يواجه التحكيم القائم على الذكاء الاصطناعي تحدياً جوهرياً في إجراءات الاستماع إلى الأطراف، ومنحهم فرصة الدفاع كاملة [١]، وقاعدة المساواة في معاملة طرفي التحكيم ، وتهيئة الفرصة المتكافئة والكاملة لكل منهما لعرض قضيته من القواعد الأساسية لإجراءات دعوى التحكيم[٢]،حيث تظل قدرة الآلة على فهم المشاعر الإنسانية (كلغة الجسد ،ونبرة الصوت) خارج نطاق إمكانات معظم الأنظمة الذكية الحالية **فبينما يتمكن المحكم البشري من تقييم مصداقية الشهود** عبر ملاحظة ردود أفعالهم، ومراعاة الظروف الشخصية للخصوم (كالحالة النفسية، وظروفهم)، ويفتقر الذكاء الاصطناعي إلى الذكاء العاطفي اللازم لاستيعاب هذه العوامل الدقيقة التي قد تكون حاسمة في فض المنازعات، **كما أن عدم القدرة على إجراء حوار تفاعلي حقيقي قد يُفقد العملية التحكيمية عنصراً أساسياً من عناصر العدالة الطبيعية، وهو الاستماع الفعّال**، ويفضّل العديد من الأطراف التحكيم التقليدي لما يوفره المحكم البشري من قدرة على إدراك الفروق الدقيقة الثقة هنا مرتبطة بإمكانية مناقشة القضية ،وجهًا لوجه مع محكم قادر على تفسير منطقه ،واستيعاب المشاعر الإنسانية ،والظروف المخففة، وهو ما يخلق طمأنينة أكبر بتحقيق عدالة تتسم بالمرونة ، والرحابة.

---

(١) المادة (٥٣) من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧لسنة١٩٩٤

٢- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية :-

ت- إذا لم يوجد اتفاق تحكيم أو كان هذا الاتفاق باطلا أو قابلا للأبطال أو سقط بانتهاء مدته ٠

ث- إذا كان أحد طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقد الأهلية أو ناقصها وفقا للقانون الذى يحكم أهليته ٠

ج – إذا تعذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إعلانه إعلانا صحيحا بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو لأى سبب آخر خارج عن إرادته

(٢) محكمة استئناف القاهرة ، الدائرة ٨ تجاري ، جلسة ٢٠/ ٧/ ١٩٩٩ في الاستئناف رقم ٧ لسنة ١١٦ق تحكيم)

٢ـ صعوبة صياغة القرار التحكيمي بواسطة الذكاء الاصطناعي: تظل قدرة الذكاء الاصطناعي على صياغة قرارات تحكيمية ،موضع تساؤل جوهري، **حيث يتطلب القرار التحكيمي النموذجي عناصر أساسية تتعارض مع إمكانات المحكم الآلي**:

(أ) صياغة قانونية منضبطة، وتصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة[١]،وملاءمة للقواعد القانونية، والنظام العام في دولة الخصم.

(ب) تسبيب القرارات تسبيبا منطقيا يقبل الطعن عليه.

(ج) مراعاة مبادئ العدالة ، والإنصاف المجردة التي تتطلب إدراكاً إنسانياً للسياق الاجتماعي والأخلاقي، فبينما قد يتمكن الذكاء الاصطناعي من تحليل السوابق القضائية،وصياغة نصوص متماسكة، يبقى عاجزاً عن تقدير روح القانون، ومراعاة ظروف الخصوم، أو تكييف الأحكام مع المستجدات المعقدة.

ثالثاً: موقف التشريعات من المحكّم غير البشري(المحكم الآلي):

١. **موقف المشرع المصري**: يشترط قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة (١٩٩٤[٢]، أن يكون المحكم "شخصاً طبيعياً"، مما يستبعد الذكاء الاصطناعي صراحة، وهو شرط يستبعد صراحةً توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي كمحكمين مستقلين، **مما يفتح باب النقاش** حول ضرورة مراجعة التشريع لمواكبة العصر الرقمي، مع الحفاظ على الضمانات الأساسية للعدل.

---

(١) المادة ٥٠ من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤تتولى هيئة التحكيم تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة ، كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وتجرى هيئة التحكيم التصحيح من غير مرافعة خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدور الحكم أو إيداع طلب التصحيح بحسب الأحوال ، ولها مد هذا الميعاد ثلاثين يوما أخرى إذا رأت ضرورة لذلك ٠

(٢) المادة الحادية عشر من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧لسنة ١٩٩٤مادة لا يجوز الاتفاق على التحكيم إلا للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يملك التصرف في حقوقه، ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح.

٢. **الإمارات**: تهدف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي إلى تحقيق أهداف ،وتعجيل تنفيذ البرامج ،والمشروعات التنموية لبلوغ المستقبل، والاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات ، والارتقاء بالأداء الحكومي ،وأن تكون حكومة الإمارات الأولى في العالم في استثمار الذكاء الاصطناعي بمختلف قطاعاتها الحيوية[١]،وأعلن مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC) ،وشركة "جس ماندي (Jus Mundi)" عن شراكة لتعزيز الريادة في مجالي الذكاء الاصطناعي والهدف تزويد المركز بأدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة التشغيلية[٢].

بعض منصات التحكيم الاصطناعي:

١.منصة،" Kleros [٣] " القائمة على البلوك تشين تم الاعتراف به في بعض الولايات المتحدة (ODR)[٤]،ومن أبرز الأمثلة على استخدام الذكاء الاصطناعي كمحكّم .

٢.منصة [٥] **Modria** تعتمد على خوارزميات مصممة لتسوية المنازعات الصغيرة بين المستهلكين ، والتجار، خاصة في مجال عقود التجارة الإلكترونية[٦]، وتتيح هذه الأنظمة إدارة الجلسات، وتحليل البيانات، وحتى تقديم اقتراحات تسوية قد يوافق عليها الأطراف.

٣ .منصة ai4justice. [٧]،لدمج الذكاء الاصطناعي في القضاء المدني، و تفرض قيوداً على القرارات الآلية التي تؤثر في الأفراد.

---

(1) https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/government-services-and-digital-transformation/uae-strategy-for-artificial-intelligence
(2) https://www.diac.com/ar/search/?aSearchText=AI
(3) https://law.stanford.edu/publications/kleros-a-socio-legal-case-study-of-decentralized-justice-blockchain-arbitration/
(4) https://legalvision.co.uk/disputes-litigation/what-is-online-dispute-resolution/
(5) https://cedr.modria.com/
(6) Modria. (2022). *AI-Powered Dispute Resolution*. Retrieved from https://www.modria.com/ https://modria.zendesk.com/hc/en-us/articles/4404858468493-What-is-Online-Dispute-Resolution-ODR
(7) https://ai4justice.com

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن الذكاء الاصطناعي يمثل نقلة نوعية في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية اليسيرة حيث يقدم حلولاً سريعة ،وفعالة من حيث التكلفة، تتوافق مع متطلبات السرعة ،والكفاءة التي يفرضها القانون التجاري الحديث، ومع ذلك فإن التحديات التشريعية ،والقانونية، خاصة في البيئة العربية، تفرض قيودًا على تبني هذه التقنية على نطاق واسع، ومن خلال تحليل الإطار القانوني الحالي، تبرز الحاجة إلى تطوير تشريعات مرنة تواكب التطور التكنولوجي، مع الحفاظ على الضمانات الأساسية للعدالة، إذ يجب أن تركز هذه التشريعات على ثلاثة محاور رئيسة الرقابة البشرية على القرارات الآلية، وشفافية الخوارزميات المستخدمة، وتحديد المسؤولية القانونية عن الأخطاء التقنية.

في العالم العربي، وعلى الرغم من بعض المبادرات الواعدة ، لا يزال الطريق طويلاً لتحقيق التكامل بين الذكاء الاصطناعي ،والأنظمة القضائية ،والتحكيمية القائمة لذلك، يجب تبني إطار عربي موحد للتحكيم الرقمي، مستنداً إلى أفضل الممارسات الدولية مع مراعاة الخصوصية القانونية للدول العربية، ويمكن القول إن الذكاء الاصطناعي، وإن كان واعداً في تسوية المنازعات البسيطة، إلا أنه يحتاج إلى مزيد من التطوير ،والتشريعات الداعمة لضمان تكامله الفعال مع النظام القانوني القائم مما سيسهم في بناء نظام عدالة رقمي أكثر كفاءة ،وعدالة، ويحقق التوازن المنشود بين متطلبات التطور التكنولوجي ،وثوابت العدالة التجارية.

النتائج:

١. التحكيم الإلكتروني أثبت فعالية في منازعات عقود التجارة الإلكترونية من خلال استغلال الفضاء الرقمي نفسه الذي نشأت فيه هذه المنازعات، مما يسمح بإدارة القضية بالكامل عبر منصات آمنة من أي مكان في العالم، وهو ما يلغي الحواجز الجغرافية ويحقق مرونة غير مسبوقة تتوافق مع طبيعة هذه العقود العالمية.

٢. يحقق الذكاء الاصطناعي كفاءة في حل نزاعات عقود التجارة الإلكترونية البسيطة عبر عملية التحليل ،والتقييم بشكل فوري، مستنداً إلى كميات هائلة من البيانات السابقة

والسوابق القضائية، ويزيل التعقيدات الإجرائية ،ويوفر حلاً فورياً يناسب حجم ،وطبيعة هذه المنازعات محدودة القيمة، مما يحافظ على استمرارية التعاملات التجارية.

٣. تمتلك أنظمة الذكاء الاصطناعي قدرة تحليلية فائقة تمكنها من فحص كميات هائلة من النصوص القانونية في ثوانٍ، ومقارنة بنود العقد المتنازع عليه مع قواعد القانون والسوابق القضائية ذات الصلة، للكشف عن التناقضات أو الغموض أو المخالفات التشريعية التي قد تغيب عن المحكم البشري.

٤. يفضّل العديد من الأطراف التحكيم التقليدي لما يوفره المحكم البشري من قدرة على إدراك الفروق الدقيقة ،والثقة هنا مرتبطة بإمكانية مناقشة القضية ،وجهًا لوجه مع محكم قادر على تفسير منطقه ،واستيعاب المشاعر الإنسانية ،والظروف المخففة، وهو ما يخلق طمأنينة أكبر بتحقيق عدالة تتسم بالمرونة ،والرحابة.

٥. معظم الدول تفتقد الإطار التشريعي المنظم للتحكيم الآلي ،ووجود قوانين محددة تنظم التحكيم الآلي.

التوصيات:

١. **وضع نموذج تشريعي مرن خاص يُلزم الأطراف باللجوء إلى منصات الذكاء الاصطناعي كحل أولي لنزاعات عقود التجارة الإلكترونية محدودة القيمة، مع ضمان حق الطعن أمام محكم بشري**، كنموذج هجين يدمج بين كفاءة التقنية ،وسيادة البشر، فيُوكل للذكاء الاصطناعي الفصل في النزاعات اليسيرة ،والمتكررة بناء على قواعد محددة، بينما تُحال القضايا المعقدة ذات البعد الائتماني ،أو العاطفي إلى المحكم البشري، حيث تمثل الرقابة البشرية الضمانة الأساسية لعدالة النظام، حيث يراجع المحكم قرارات الذكاء الاصطناعي في القضايا الكبيرة ،ويقبل الطعون عليها.

٢. يجب تعديل التشريعات بإنشاء إطار واضح للمساءلة القانونية، يُحدد فيه المسؤول عن الأخطاء التقنية سواء كان مقدم الخدمة ،أو المطور، أو المستخدم، مع وضع معايير فنية إلزامية لأنظمة التحكيم الآلي، ويجب أن ينص التشريع صراحة على حقوق الأطراف في الطعن في القرارات الناتجة عن أخطاء تقنية، ويفرض آليات تعويض عادلة ،وسريعة في حال ثبوت تلك الأخطاء.

٣. من الأفضل لضمان حيادية برامج المحكم الآلي، أن يتم تصميمها تحت إشراف هيئة استشارية مستقلة مكونة من ثلاثة خبراء على الأقل، تجمع بين الخبرة التقنية ،والنزاهة، وذلك لتجنب التحيز البشري الذي قد ينشأ عن المصالح الشخصية ،أو المواقف المسبقة فالتصميم الفردي لهذه البرامج قد يجعلها عرضة للتأثيرات الخارجية، مما يُضعف مصداقيتها، بينما التعددية في الهيئة المشرفة تُسهم في تحقيق التوازن ،والشفافية.

٤. **تدريب الكوادر القانونية ،والتقنية** بإنشاء برامج تدريبية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، والتحكيم الإلكتروني لتمكين المحكّمين من فهم ،واستخدام هذه التقنيات بكفاءة.

٥. **تعزيز الشفافية في أنظمة الذكاء الاصطناعي** يجب أن تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التحكيم على ضمان الشفافية، وقابلية القرارات التي تصدر عنها للتفسير، ويتعين على الدول وضع آليات قانونية لضمان إمكانية مراجعة هذه القرارات من خلال التحليل البشري في حال وجود طعون عليها.

٦. **تشجيع التعاون الدولي** لصياغة اتفاقيات دولية تحدد معايير استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم، وتيسير الاعتراف المتبادل للأحكام، وإنشاء منتديات دولية لتبادل الخبرات وتطوير المعايير الفنية ،والقانونية.

٧. إطلاق تجارب لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري في مجالات معينة مثل النزاعات الصغيرة ،أو قضايا المستهلكين، لتقييم فعاليتها ،ثم النزاعات الكبيرة برقابة المحكم البشري، لضمان نجاح تطبيقه قبل استخدامه في القضايا الكبيرة ،والمعقدة.

٨. **تعديل قوانين التحكيم** لتسمح باعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي كمساعد ،أو كمحكّم بشروط واضحة ،ومحددة.

٩. **سن تشريعات متخصصة تنظم التحكيم بالذكاء الاصطناعي** بصياغة قوانين واضحة تتناول الجوانب التقنية ،والقانونية للتحكيم الذكي، مع التحديد الواضح لمسؤوليات الأطراف ،والجهات المشغلة للأنظمة، وضرورة تضمين مبادئ الشفافية، المساءلة، وحماية حقوق الأطراف.

١٠. يجب أن تتضمن المعايير الدولية أحكامًا لحماية بيانات الأطراف في التحكيم الآلي، بما يتماشى مع إجراءات الأمن السيبراني.

١١. إلزام منصات تحكيم الذكاء الاصطناعي بالحصول على **شهادات الاعتماد** ، ومعتمدة لتحديد المسؤوليات.

١٢. **تشكيل لجنة استئناف** تتكون من خبراء قانون ،وتقنية للنظر في الطعون على قرارات المحكم الآلي.

١٣. **إدراج مناهج أكاديمية عن القانون الرقمي ،والتحكيم الاصطناعي في كليات القانون.**

١٤. **إطلاق حملات توعية لأصحاب الأعمال ، والمستهلكين** عن مزايا التحكيم بالذكاء الاصطناعي في المنازعات البسيطة لتشيط حركة التجارة الإلكترونية.

١٥. **تنظيم مؤتمرات دورية تجمع بين الخبراء** القانونيين ،والتقنيين لمناقشة المستجدات في التحكيم الآلي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ: الكتب:

١. الدكتور أحمد عبد الكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦

٢. الدكتور أحمد عبد الكريم سلامة، نظرية العقد الدولي الطليق، دار النهضة العربية، ج٢، ١٩٨٩

٣. الدكتور أحمد هندي، تنفيذ أحكام المحكمين، دار الجامعة الجديد للنشر، ٢٠٠١

٤. الدكتور أبو العلا النمر، المركز القانوني للمحكم في خصومة التحكيم، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦

٥. الدكتور إبراهيم أحمد إبراهيم، التحكيم الدولي الخاص، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠

٦. الدكتور إبراهيم بن أحمد بن سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩

٧. الدكتور أحمد سعيد، قانون التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠١٩/ ٢٠٢٠

٨. الدكتور حسن كيرة، أصول القانون، دار المعارف بمصر، السنة ١٩٥٧.

٩. الدكتورة حفيظة السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري والدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤

١٠. الدكتورة حفيظة السيد الحداد، الطعن بالبطلان عن أحكام التحكيم الصادرة في المنازعات الخاصة الدولية، دار الفكر الجامعي، ١٩٩٧

١١. الدكتور حسام الأهواني، أثبات عقود التجارة الإلكترونية، مؤتمر القانون وتحديات المستقبل، ١٩٩٧

١٢. الدكتور خالد ممدوح إبراهيم ،التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ،دار الفكر الجامعي ، السنة ٢٠٢٢،

١٣. الدكتور خالد ممدوح إبراهيم، لوجستيات التجارة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨

١٤. الدكتور خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦

١٥. الدكتور رضا عبيد، القانون التجاري، لا يوجد دار نشر ، السنة ١٩٨٣

١٦. الدكتور سامي أبو اليزيد، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة، ٢٠١٨

١٧. الدكتور صالح المنزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة، ٢٠٠٥

١٨. الدكتور صالح جاد المنزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨

١٩. الدكتور عبد الرزاق السنهوري، علم أصول القانون، مطبعة فتح الله الياس نوري، السنة ١٩٣٦

٢٠. الدكتور عبد الله نوار شعت، الأثبات والالتزامات في العقود الإلكترونية، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٧

٢١. الدكتور عصمت عبد الله الشيخ، التحكيم في العقود الإدارية ذات الطابع الدولي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠

٢٢. الدكتور عرفات احمد المنجى، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٧

٢٣. الدكتور علاء محيي الدين مصطفى، التحكيم في منازعات العقود الإدارية الدولية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨

٢٤. الدكتور فتحي والي، التحكيم في المنازعات الوطنية والتجارية الدولية، منشأة المعارف، ٢٠١٤

٢٥. الدكتور محمد حسين منصور، العقود الدولية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩

٢٦. الدكتور محمد حسين منصور ،نظرية الحق، منشأة المعارف ،السنة١٩٩٨

٢٧. الدكتور محمد عبد الرحمن، الذكاء الاصطناعي: المفهوم والتطبيقات، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠

٢٨. الدكتور مختار بربري، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، ١٩٩٥

٢٩. الدكتور مصطفى كمال طه ووائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥

٣٠. الدكتور مصطفى موسى العجارمة، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الانترنت، دار الكتب القانونية، ٢٠١٠

٣١. الدكتور هادي مسلم البشكاني، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية ، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٩

٣٢. الدكتور ناجح عبدالوهاب أحمد ، التطور الحديث للقانون الإداري في ظل الحكومة الالكترونية ، دار الجامعة ، مصر ، الاسكندرية ، ٢٠١٠

٣٣. كريستيان يوسف ، المسئولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي ،منشورات الحلبي الحقوقية، السنة ٢٠٢٢

٣٤. الدكتور أيمن محمد الاسيوطي ، الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي ، ط١ ، دار مصر للنشر والتوزيع ،السنة ٢٠٢٠

ب .المقالات:

١. الدكتور أحمد مصطفى الدبوسي الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر البلوك تشين"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ٨، ٢٠٢٠.

٢. الدكتور إبراهيم سلامة احمد شوشة، انعكاس الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التجارية على القانون التجاري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد العاشر العدد الثاني السنة٢٠٢٤.

٣. الدكتور أشرف وفا محمد"عقود التجارة الإلكترونية في القانون الدولي الخاص"، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٥٧، ٢٠٠١.

٤. الدكتور حسام الدين محمود محمد حسن"العقود الذكية المبرمة عبر تقنية البلوك تشين"، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة المنصورة.

٥. الدكتور منية نشناش متعاقد الذكاء الاصطناعي شخص قانوني جديد"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد ٧، جامعة محمد الصديق، الجزائر، ٢٠٢٢.

٦. الدكتور منصور داود القيمة القانونية للبلوك تشين في الإثبات ودوره في نطاق التوثيق الرقمي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد ٢، ٢٠٢١.

٧. الدكتور محمد فتحي محمد إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، السنة ٢٠٢٢.

٨. الدكتور منصور داود، القيمة القانونية للبلوك تشين في الأثبات ودورة نطاق التوثيق الرقمي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ٢٠٢١

٩. الدكتور عبد الله محمد المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية و الأجنبية، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ،العدد ٢ السنة ٢٠٢١ ،ص٢٤٤ .*

ج. رسائل علمية:

١- الدكتور مهند عزمي مسعود، القانون الواجب التطبيق علي العقد الدولي، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٥

٢- الدكتور إسماعيل أحمد الأسطل ، التحكيم في الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ، دار النهضة العربية – ١٩٨٦.

٣- مجدولين رسمي، المسئولية المدنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، ٢٠٢٢

٤- فاطمة أحمد عبد العزيز احمد بلال ،دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة امام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة ماجستير كلية القانون جامعة قطر،السنة٢٠٢٣.

٥- فريدة عثمان ، الذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة قانوني ، بحث منشور في جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

د. التشريعات:

١. القانون المدني المصري رقم ١٣١لسنة ١٩٤٨
٢. قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤
٣. قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية ١٩٩٦
٤. اتفاقية نيويورك لاعتماد وإنفاذ أحكام التحكيم الأجنبية ١٩٥٨
٥. المبادئ المتعلقة بالعقود التجارية الدولية ٢٠١٣(يونيدروا)
٦. قانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨
٧. القانون الاتحادي للقانون الدولي الخاص
٨. قانون التحكيم السعودي
٩. المبادئ المتعلقة بالعقود التجارية الدولية

أحكام:

• محكمة استئناف القاهرة (القضية رقم ٧١/ ١١٥ق تحكيم تجاري ، الدائرة ٩١ ،جلسة ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٣)
• محكمة استئناف القاهرة (القضية رقم ٢٦/ ١١٤ق تحكيم تجاري ، الدائرة ٦٣جلسة ١٨/ ٢/ ١٩٩٨)
• محكمة استئناف القاهرة ، الدائرة ٩١ تجاري ، الدعوى رقم ١٦٠/ ١٢٠ق جلسة ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣)
• محكمة استئناف القاهرة ، الدائرة ٨ تجاري ، جلسة ٢٠/ ٧/ ١٩٩٩ في الاستئناف رقم ٧ لسنة ١١٦ق تحكيم)
• دعوى بطلان حكم التحكيم ، استئناف رقم ٢٢٤٠/ ١١١ق (الدائرة ٦٣ تجاري) جلسة ٢٢/ ٢/ ١٩٩٥)

المراجع الأجنبية:

1. Ashley, K.D. (2017) *Artificial Intelligence and Legal Analytics*. Cambridge: Cambridge University Press.
2. Blackaby, N. et al. (2015) *Redfern and Hunter on International Arbitration*. 6th edn. Oxford: Oxford University Press.
3. Born, G. (2021) *International Commercial Arbitration*. 3rd edn. Alphen aan den Rijn: Kluwer Law International.
4. Cortés, P. (2010) *Online Dispute Resolution for Consumers in the European Union*. Abingdon: Routledge.
5. Hildebrandt, M. (2015) *Law and Technology*. London: Routledge.
6. Lew, J.D.M. et al. (2003) *Comparative International Commercial Arbitration*. The Hague: Kluwer Law International.
7. Pasquale, F. (2015) *The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
8. Susskind, R. (2013) *Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future*. Oxford: Oxford University Press.
9. Winn, J.K. (2014) *Cyberlaw: Cases and Materials on the Internet, Digital IP, and E-Commerce*. St. Paul, MN: West Academic Publishing.
10. Scherer, M.U. (2016) 'Regulating AI Systems: Risks, Challenges, and Strategies', *Harvard Journal of Law & Technology*, 29(2)
11. Schultz, T. (2018) 'Personality of AI and the Limits of Legal Personhood', *Law, Innovation and Technology*, 10(2).
12. Yeung, K. (2018) 'Algorithmic Regulation: A Critical Interrogation', *Regulation & Governance*, 12(4).
13. European Parliament (2023) *Artificial Intelligence Act (AI Act)*, Art. 17. Brussels: EU.
14. UNCITRAL (1958) *Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards* (New York Convention). New York: UN.
15. UNCITRAL (1996) *Model Law on Electronic Commerce*. Vienna: UN.

المواقع الالكترونية:

http://arablaw.com/
https://iccwbo.org/
https:// www.modria.com/
https://ejust.fr/
https://www.statista.com/
https://uncitral.un.org/
https://consumer-redress.ec.europa.eu/site-relocation_en
https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/government-services-and-digital-transformation/uae-strategy-for-artificial-intelligence
https://www.diac.com/ar/search/?aSearchText=AI
https://www.scribd.com/document/788747430/Gary-Born-International-Commercial-Arbitration
https://www.pbookshop.com/media/filetype/s/p/1450868628.pdf
https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9780198883647_A46686403/preview-9780198883647_A46686403.pdf
https://trans-lex.org/134100/_/lew-julian-d-m-mistelis-loukas-a-kr%C3%B6ll-stefan-m-comparative-international-commercial-arbitration-kluwer-law-international-the-hague-2003/
https://oeil.secure.europarl.europa.eu/oeil/en/document-summary?id=1744797
https://www.academia.edu/118286512/Smart_Technologies_and_the_End_s_of_Law_Novel_Entanglements_of_Law_and_Technology
https://www.statista.com/topics/871/online-shopping/
https://www.cambridge.org/core/books/artificial-intelligence-and-legal-analytics/E7D705EEF392501A1DB180645917E7E0
https://www4.austlii.edu.au/au/journals/ANZCompuLawJl/2002/44.pdf
https://www.studentlawjournal.com/reviews/contract/contr_cff.htm
https://academic.oup.com/book/27240?login=false
https://books.google.co.uk/books?hl=ar&lr=&id=7tU-
https://books.google.co.uk/books?hl=ar&lr=&id=bmZoEAAAQBAJ&oi=fnd&pg=PT33&dq=++G.+(2021)+International+Commercial+Arbitratione

https://www.business-in-a-box.com/docs/?q=arbitration-contract&a=arbitration-
https://academic.oup.com/oxford-law-pro/book/60058?login=false
https://www.academia.edu/38739537/Article_Review_Algorithmic_Regulation_a_critical_interrogation_by_Karen_Yeung
https://academic.oup.com/book/27240?login=false
https://www.researchgate.net/publication/360635350_AI_in_Arbitration_and_Courts
https://digitalcommons.nyls.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2582&context=fac_articles_chapters
https://www.taylorfrancis.com/books/oa-mono/10.4324/9780203847756/online-dispute-resolution-consumers-european-union-pablo-cort%C3%A9s
https://www.law.pitt.edu/people/kevin-d-ashley
https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9789041173775_A42018679/preview-9789041173775_A42018679.pdf
https://academic.oup.com/spp/article-abstract/44/4/579/3806863?login=false
https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/new-york-convention-a.pdf
https://jolt.law.harvard.edu/articles/pdf/v29/29HarvJLTech353.pdf
https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/21-07996_expedited-arbitration-e-ebook.pdf
https://almawsoa.com/%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A/
https://legalvision.co.uk/disputes-litigation/what-is-online-dispute-resolution
https://cedr.modria.com/ /

References:

alkutub:

• alduktur 'ahmad eabd alkarim salamat, altahkim fi almueamalat almaliat aldaakhiliat waldawliati, dar alnahdat alearabiati, 2006
• alduktur 'ahmad eabd alkarim salamat, nazariat aleaqd alduwlii altaliqi, dar alnahdat alearabiati, ja2, 1989
• alduktur 'ahmad hindi, tanfidh 'ahkam almuhkamayna, dar aljamieat aljadid lilnashri, 2001
• alduktur 'abu aleula alnamiru, almarkaz alqanuniu lilmuhkam fi khusumat altahkimi, dar alnahdat alearabiati, 2006
• alduktur 'iibrahim 'ahmad 'iibrahim, altahkim aldawliu alkhasu, dar alnahdat alearabiati, 2000
• alduktur 'iibrahim bin 'ahmad bin saeid zamzami, alqanun alwajib altatbiq fi munazaeat euqud altijarat al'iilikturuniati, dar alnahdat alearabiati, 2009
• alduktur 'ahmad saeida, qanun altijarat al'iilikturuniati, dar alnahdat alearabiati, 2019/2020
• alduktur hasan kiratin, 'usul alqanuni, dar almaearif bimasri, alsanat 1957.
• aldukturat hafizat alsayid alhadaadi, almujaz fi alnazariat aleamat fi altahkim altijarii walduwali, manshurat alhalabii alhuquqiati, 2004
• aldukturat hafizat alsayid alhadaadi, altaen bialbatlan ean 'ahkam altahkim alsaadirat fi almunazaeat alkhasat alduwliati, dar alfikr aljamieii, 1997
• alduktur husam al'ahwani, 'athabat euqud altijarat al'iiliktruniati, mutamar alqanun watahadiyat almustaqbali, 1997
• alduktur khalid mamduh 'iibrahim ,altanzim alqanuniu lildhaka' aliaistinaeii ,dar alfikr aljamieii , alsanat 2022,
• alduktur khalid mamduh 'iibrahima, lujistiaat altijarat al'iiliktiruniat , dar alfikr aljamieii, 2008
• alduktur khalid mamduh 'iibrahim, 'iibram aleuqd al'iilikturunii, dar alfikr aljamieii, 2006
• alduktur rida eubayd, alqanun altijari, la yujad dar nashr , alsanat 1983
• alduktur sami 'abu alyazidi, altahkim altijariu alduwli, dar alnahdati, 2018

• alduktur salih almanzilawi, alqanun alwajib altatbiq ealaa euqud altijarat al'iilikturuniati, dar alnahdati, 2005
• alduktur salih jad almanzilawi, alqanun alwajib altatbiq ealaa euqud altijarat alalkitruniati, dar aljamieat aljadidati, 2008
• alduktur eabd alrazaaq alsanhuri, ealam 'usul alqanuni, matbaeat fath allah alyas nuri, alsanat 1936
• alduktur eabd allah nuaar shaet, al'athabat walialtizamat fi aleuqud al'iilikturuniati, maktabat alwafa' alqanuniati, 2017
• alduktur eismat eabd allh alshaykhu, altahkim fi aleuqud al'iidariat dhat altaabae alduwali, dar alnahdat alearabiati, 2000
• alduktur earafat aihmad almunjaa, altahkim fi munazaeat alaietimadat almustandiati, almarkaz alqawmii lil'iisdarat alqanuniati, 2017
• alduktur eala' muhyi aldiyn mustafaa, altahkim fi munazaeat aleuqud al'iidariat alduwaliati, dar aljamieat aljadidati, 2008
• alduktur fathi wali, altahkim fi almunazaeat alwataniat waltijariat aldawliati, munsha'at almaearifi, 2014
• alduktur muhamad husayn mansur, aleaqud alduwliatu, dar aljamieat aljadidati, 2009
• alduktur muhamad husayn mansur ,nzariat alhaqa, munsha'at almaearif ,alsanat1998
• alduktur muhamad eabd alrahman, aldhaka' aliastinaeiu: almafhum waltatbiqatu, dar alnahdat alearabiati, 2020
• alduktur mukhtar birbiri, altahkim altijariu aldawli, dar alnahdat alearabiati, 1995
• alduktur mustafaa kamal tah wawayil bunduqu, al'awraq altijariat wawasayil aldafe al'iilikturunii, dar alfikr aljamieii, 2005
• alduktur mustafaa musaa aleajarimat, altanzim alqanuniu liltaeaqud eabr shabakat aliantirnti, dar alkutub alqanuniati, 2010
• alduktur hadi muslim albishkani, altanzim alqanuniu liltijarat al'iilikturuniat , dar alkutub alqanuniati, 2009
• alduktur najih eabdalwahaab 'ahmad , altatawur alhadith lilqanun al'iidarii fi zili alhukumat alalkitruniat , dar aljamieat , misr , alaiskandariat , 2010
• kiristian yusif , almasyuwliat almadaniat ean fiel aldhaka' aliastinaeii ,manshurat alhalabii alhuquqiati, alsanat 2022

• alduktur 'ayman muhamad alasyutiu , aljawanib alqanuniat litatbiq aldhaka' aliastinaeii , ta1 , dar misr lilnashr waltawzie ,alsanat 2020

almaqalat:

• alduktur 'ahmad mustafaa aldabuwsi al'iishkaliaat alqanuniat li'iibram alwakil aldhakii lileuqud altijariat aldhakiat fi zili easr albuluk tshin", majalat kuliyat alqanun alkuaytiat alealamiati, aleadad 8, 2020.

• alduktur 'iibrahim salamat aihmad shwshat, aneikas aldhaka' aliastinaeii watatbiqatih altijariat ealaa alqanun altijari, majalat aldirasat alqanuniat waliaqtisadiat ,almujalad aleashir aleadad althaani alsanatu2024.

• alduktur 'ashraf wafa muhamadu"eaqud altijarat al'iiliktiruniat fi alqanun alduwlii alkhasa", almajalat almisriat lilqanun alduwalii, aleadad 57, 2001.

• alduktur husam aldiyn mahmud muhamad hasanu"aleuqud aldhakiat almubramat eabr taqniat albuluk tshin", almajalat alqanuniati, kuliyat alhuquq jamieat almansura.

• alduktur manyat nashnash mutaeaqid aldhaka' alaistinaeiu shakhs qanuniun jadidun", majalat 'abhath qanuniat wasiasiati, aleadad 7, jamieat muhamad alsidiyq, aljazayar, 2022.

• alduktur mansur dawud alqimat alqanuniat lilbuluk tshin fi al'iithbat wadawrih fi nitaq altawthiq alraqmii", majalat alhuquq waleulum al'iinsaniati, aleadad 2, 2021.

• alduktur muhamad fathi muhamad 'iibrahim, altanzim altashrieiu litatbiqat aldhaka' aliaistinaeii, majalat albuhuth alqanuniat waliaqtisadiati, jamieat almansurati, alsanat 2022.

• alduktur mansur dawud, alqimat alqanuniat lilbuluk tshin fi al'athabat wadawrat nitaq altawthiq alraqmii, majalat alhuquq waleulum al'iinsaniati, 2021

• alduktur eabd allah muhamad almarzuqi, altaqadi al'iiliktruniu (altaqadi aldhakii), wa'iilikturuniat altaqadi (alqada' aldhakii): dirasat muqaranat litashrie dawlat al'iimarat alearabiat almutahidat mae baed al'anzimat alearabiat w al'ajnabiati, majalat jamieat alshaariqat lileulum alqanuniat ,aleadad 2 alsanat 2021,s244.

rasayil eilmia:

• alduktur muhanad eazmi maseud, alqanun alwajib altatbiq eali aleaqd alduwli, risalat dukturah, 2005

• alduktur 'iismaeil 'ahmad al'astal , altahkim fi alsharieat al'iislamiat , risalat dukturah jamieat alqahirat , dar alnahdat alearabiat - 1986.
• majdualin rasmi, almasyuwliat almadaniat alnaashiat ean astikhdam tiqniaat aldhaka' aliastinaeii, risalat majistir, 2022
• fatimat 'ahmad eabd aleaziz aihmad bilal ,dawr aldhaka' alaistinaeii fi taeziz aleadalat alnaajizat amam alqada'i, dirasa muqaranat mae alnizamayn alqanunii walqadayiyi fi dawlat qatru, risalat majistir kuliyat alqanun jamieat qutr,alisanat2023.
• fridat euthman , aldhaka' alaistinaeiu dirasat muqaranat qanuniin , bahath manshur fi jamieat qasidi mirbah , kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati.

altashrieat:

• alqanun almadaniu almisriu raqm 131lsanat 1948
• qanun altahkim almisrii raqm 27 lisanat 1994
• qanun al'uwnsitral alnamudhajii liltijarat al'iilikturuniat 1996
• atifaqiat niwyurk liaetimad wa'iinfadh 'ahkam altahkim al'ajnabiat 1958
• almabadi almutaealiqat bialeuqud altijariat alduwliat 2013(yunaydrua)
• qanun himayat almustahlik almisrii raqm 181 lisanat 2018
• alqanun alaitihadii lilqanun alduwalii alkhasi
• qanun altahkim alsueudii
• almabadi almutaealiqat bialeuqud altijariat alduwlia

'ahkaam:

• mahkamat aistinaf alqahira (alqadiat raqm 71/115q tahkim tijariun , aldaayirat 91 ,jilsat 29/10/2003)
• mahkamat aistinaf alqahira (alqadiat raqm 26/114q tahkim tijariun , aldaayirat 63jilasat 18/2/1998)
• mahkamat astinaf alqahirat , aldaayirat 91 tijari , aldaewaa raqm 160/120q jalsat 29/6/2003)
• mahkamat astinaf alqahirat , aldaayirat 8 tijariun , jalsat 20/7/1999 fi aliaistinaf raqm 7 lisanat 116q tahkimu)
• daewaa batalan hukm altahkim , astinaf raqm 2240/111q (aldaayirat 63 tajari) jalsat 22/2/1995)

فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــــوع الصفحة

مقدمة ١٥٧٤
أولاً: أهمية البحث: ١٥٧٤
ثانياً: إشكالية البحث: ١٥٧٥
ثالثاً: أهداف البحث: ١٥٧٦
رابعاً: منهجية البحث: ١٥٧٦
خامساً: الدراسات السابقة: ١٥٧٦
سادساً: خطة البحث: ١٥٧٧
المبحث الأول التحكيم الإلكتروني بوصفه آلية لفض منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٥٧٩
المطلب الأول ماهية التحكيم الإلكتروني ١٥٨٠
الفرع الأول مفهوم التحكيم الإلكتروني ١٥٨١
الفرع الثاني خصائص التحكيم الإلكتروني ١٥٨٥
المطلب الثاني فعالية التحكيم الإلكتروني في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٥٨٧
الفرع الأول ماهية منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٥٨٨
الفرع الثاني دور المحكم البشري في نظام التحكيم الإلكتروني لحل منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٥٩٦
المبحث الثاني إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي كمحكم في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٥٩٩
المطلب الأول الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للتحكيم في تسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٦٠٠
الفرع الأول التكامل بين الذكاء الاصطناعي والتحكيم الإلكتروني في منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٦٠١
الفرع الثاني الواقع العملي لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني ١٦٠٦
المطلب الثاني التحديات الواقعية للذكاء الاصطناعي كمحكم في منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٦١١
الفرع الأول التحديات القانونية والتقنية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي كمحكم في منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٦١٢
الفرع الثاني فعالية المحكم الآلي في فض منازعات عقود التجارة الإلكترونية ١٦١٩
أولاً: الطبيعة القانونية للمحكّم وحدود استبداله بذكاء اصطناعي: ١٦١٩
ثانياً: مدى امتثال الذكاء الاصطناعي لقواعد التحكيم الإجرائية: ١٦١٩
ثالثاً: موقف التشريعات من المحكّم غير البشري(المحكم الآلي): ١٦٢١
الخاتمة ١٦٢٣
النتائج: ١٦٢٣

التوصيات:..... ١٦٢٤

قائمة المراجع:..... ١٦٢٧

REFERENCES:..... ١٦٣٥

فهـــرس الموضوعـــات..... ١٦٣٩